جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر2 مهني

الشعبة: علوم تسيير التخصص: مقاولتيه

سياسات وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مقدمة من طرف الطالبان:

_ ماكو عبد المجيد

_ بن أحمد عبد العادل عز الدين

تحت إشراف الأستاذة:

_ مقيدش فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	تمار خديجة	محاضرة أ	جامعة مستغانم
مشرفا	مقيدش فاطمة الزهراء	محاضرة **ب**	جامعة مستغانم
مناقشا	شملال نجاة	محاضرة **ب**	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

{ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ}

صدق الله العظيم

(سورة البقرة، الآية 286).

كلمة شكر وعرفان

نتقدم بجزيل الشكر وآلإمتنان العظيم والتقدير العميق

إلى الأستاذة المشرفة "مقيدش فاطمة الزهراء" لما

منحته لنا من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد وتشجيع

كذلك نتقدم بالشكر إلى اللجنة المشرفة و أساتذتنا

الكرام، وكل من ساهم في تعليمنا.

كما لا ننسى مسؤولي مكتبة جامعة عبد

الحميد بن باديس–مستغانم وكل الأصدقاء .

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو

بكلمة أو دعوة صالحة.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	**-**
الشكر و التقدير	**-**
فهرس المحتويات	**أ**
قائمة الجداول	**ث**
قائمة الأشكال	**ج**
الملخص	**-**
المقدمة العامة	**1**
الفصل الأول:الجانب النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	
تمهيد الفصل	**4**
المبحث الأول:الإطار العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**5**
المطلب الأول:مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و بعض البلدان	**5**
أولا:معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**5**
ثانيا:تعريف مختلف الدول لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**6**
ثالثا:تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**8**
المطلب الثاني:أشكال وخصائص و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية	**8**
أولا:أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**8**
ثانيا:خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**10**
ثالثا:دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية	**10**
المطلب الثالث:عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و صعوبات تأسيسها	**12**
أولا:عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**12**
ثانيا:معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**14**
المبحث الثاني:تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال فترة (2015-2017)	**16**
المطلب الأول:تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة القانونية في الجزائر خلال فترة (2015-2017)	**16**
المطلب الثاني:تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم في الجزائر خلال فترة (2017-2016)	**17**
المطلب الثالث:تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط و المنطقة(2016-2017)	**18**
أولا:توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب نوع النشاط في الجزائر خلال فترة (2016-2017)	**18**
ثانيا:تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب نوع المنطقة خلال الفترة (2016-2017)	**20**
خاتمة الفصل	**22**
الفصل الثاني:مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	
تمهيد الفصل	**23**
المطلب الأول:بداية ظهور المرافقة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	**24**

المطلب الثاني:مفهوم المرافقة و أهميتها	26
أولا:تعريف المرافقة	26
ثانيا:أهمية المرافقة	27
المطلب الثالث:مراحل المرافقة	27
المبحث الثالث:آليات مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	29
المطلب الأول:خصائص و صفات المرافق	29
أولا:خصائص و صفات المرافق	29
ثانيا:الفاعلون الأساسين في عملية المرافقة	30
المطلب الثاني:الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و صندوق الوطني لتأمين على البطالة	31
أولا:الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب	31
ثانيا:الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة	33
المطلب الثالث:الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و الوكالة الوطنية لتكوير الاستثمار	33
أولا:الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر	33
ثانيا:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	35
خاتمة الفصل	37
الفصل الثالث:دراسة ميدانية لعملية المرافقة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب-مستغانم-	
تمهيد الفصل	38
المطلب الأول:عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب	39
أولا:تعريف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم	39
ثانيا :مهام الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب	39
ثالثا:الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب	39
المطلب الثاني:شروط تأهيل و المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب سنة 2017	40
أولا:شروط التأهيل الواجب توفرها في المستفيد	40
ثانيا:المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب	40
المبحث الثاني:خطوات إنشاء مؤسسة على مستوى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم	41
المطلب الأول:التركيبة المالية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	41
أولا:التمويل الثلاثي	41
ثانيا:التمويل الثنائي	42
المطلب الثاني:خطوات إنشاء مؤسسة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب	44
أولا:مراحل إنشاء مؤسسة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب	44
ثانيا:مراحل المرافقة المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب	47
المطلب الثالث:شروط الاتفاقية بين الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و الشاب المستثمر	52
أولا:طرق تسديد القرض	52

ثانيا:التزامات المقترض	**53**
خاتمة الفصل	**54**
الخاتمة العامة	**55**
قائمة المراجع	**57**
الملاحق	**-**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
I -1	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	6
I -2	الحجم تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب لسنة 2017	18
I -3	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط (2016-2017)	20
I -4	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث نوع المنطقة (2016-2017)	21
II -1	مراحل العامة للمرافقة	28
II -2	الأطراف الفاعلة في المرافقة	30
III -1	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم	40
III -2	المشاريع الممولة من طرف وكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ولاية مستغانم حسب كل قطاع	41
III -3	مراحل المتبعة لإنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة في وكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم	46
III-4	مراحل المرافقة بالنسبة للمشاريع الجديدة	50
III-5	مراحل المرافقة بالنسبة لتوسيع مشاريع قائمة	51

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
I -1	تصنيف بروتش و هيمينز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال	7
I -2	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المنظور الجزائري	8
I -3	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة القانونية في الجزائر (2017-2015)	16
I -4	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم في الجزائر (2017-2016)	17
I -5	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب نوع النشاط في الجزائر (2017-2016)	18
I -6	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب نوع المنطقة (2017-2016)	20
III -1	المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ فرع ولاية مستغانم حسب كل قطاع	41
III -2	الهيكل المالي لتمويل الثلاثي للوكالة (المستوى الأول)	42
III -3	الهيكل المالي لتمويل الثلاثي للوكالة (المستوى الثاني)	42
III -4	الهيكل المالي لتمويل الثنائي للوكالة(المستوى الأول)	43
III - 5	الهيكل المالي لتمويل الثنائي للوكالة(المستوى الثاني)	43

ملخص:

تعتبر هيئات دعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد أهم المفاهيم الجديدة في الاقتصاد حيث أثبتت و بجدارة مدى قدراتها على تأثير الإيجابي على نجاح هذا القطاع ،من خلال مساهمتها في حركة إنشاء هذا النوع من المؤسسات،وذلك من خلال زيادة في معدلات النمو ،وتخفيف من حدة البطالة في العديد من الدول التي قامت بتشجيع و تحفيز القطاع بشكل عام و مرافقة بشكل خاص.

و الجزائر كغيرها من الدول ،فهي أيضا فتحت مجال واسع للنهوض بهذا القطاع ،وأولت له اهتمام كبير،حيث عملت على إيجاد هيئات و هياكل داعمة و مرافقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف مراحلها،وتقديم لها مختلف المساعدات و الإعانات وذلك قصد الاستفادة منه ،و تقليل من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

ومن خلال هذا البحث سيتم تسليط الضوء على أهم آليات و أجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و طريقة مرافقتها للمشاريع.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - آليات الدعم - المرافقة - الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

Résumé :

Soutenir et soutenir les petites moyennes entreprises est l'un des nouveaux concepts les plus importants de l'économie il a démontré sa capacité à influencer positivement le succès de ce secteur par sa contribution au mouvement de création de ce type d'institution par des taux de croissants, le taux de chômage dans de nombreux pays a encouragé et stimulé le secteur en général et en particulier.

Et l'Algérie, comme d'autres pays, il a également ouvert un vaste champ pour la promotion de ce secteur, et lui a versé beaucoup d'attention, ou elle a travaillé sur la recherche de corps et des structures de soutien et d'accompagner les petites entreprises et moyennes entreprises en différentes étapes, et de leur fournir diverses aides et subventions, et ainsi afin de bénéficier, et réduire les problèmes de l'économie nationale.

Cette recherche mettra en évidence les mécanismes les plus importants et les dispositifs de soutien pour les petites et moyennes entreprises et la manière dont elles accompagnent les projets.

Mots-clés : petites et moyennes entreprises- mécanismes de soutien- accompagnement – agence national pour l'appui à la jeunesse et l'emploi.

المقدمة العامة

عرفت الجزائر منذ بداية التسعينات صعوبات مختلفة مرتبطة بزيادة المديونية و تراجع في أسعار البترول لذلك عملت على إيجاد حلول لذلك،فقامت بعدة إصلاحات كان هدفها الوحيد هو تجاوز الوضعية الاقتصادية الصعبة و الخروج من ما هي فيه،حيث كانت من بين هذه الإصلاحات ما يتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصوصا لما حققته هذا الأخيرة من نجاحات في العديد من الدول،ووعيا أيضا من الدولة بالدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،وذلك باستقطاب اليد العاملة العاطلة و توفير فرص لها لتحقيق الدخل لها،وبالتالي خلق الثروة وزيادة في القيمة المضافة، مما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني بشكل إيجابي،ومن هذا المنطلق عملت الجزائر على ترقية هذا القطاع،وتعزيز و تقوية هذا النوع من المؤسسات و تأهيلها أيضا،وذلك من خلال وضع قوانين و إنشاء برامج دعم لحمايتها ومرافقتها وضمان استمرار نشاطها و إبراز مكانتها .

1- إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق،ومن خلال هذا البحث ،و الذي يتمحور حول معرفة آليات وكيفية مرافقة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تطورها ، يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال التالي:

ما هي الآليات المستخدمة في مرافقة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟ وكيف تتم على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟

تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح تساؤلات التالية:

- في ماذا تتمثل الآليات المستخدمة لدعم و مرافقة هذا النوع من المؤسسات ؟
- ما هي المرافقة، وفيما تتمثل أهم مراحلها على مستوى **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**؟

2 - فرضيات الدراسة

استنادا إلى مشكلة البحث و الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:**

تعتبر عملية المرافقة من أهم العوامل المساهمة في بقاء و نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- **الفرضية الثانية :**

للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب دور فعال في مرافقة ومتابعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3 - أسباب اختيار الموضوع:

- تطابق الموضوع مع التخصص العلمي الذي ندرسه.
- **ال**رغبة في معرفة مدى أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وطريقة عملها.
- نظرا لأهمية المرافقة بالنسبة لنجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4- أهداف الدراسة:

- توضيح مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف بلدان العالم و الجزائر؛
- توضيح أهم المعايير التي على أساسها يتم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مع إبراز أهم الخصائص التي تتميز بها هذا النوع من المؤسسات؛
- الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وأهم المشاكل التي تواجهها و عوامل نجاحها أيضا.
- إبراز مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

- محاولة تحديد أهم آليات مرافقة و متابعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5 - أهمية الدراسة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إحدى المواضيع التي تشغل معظم دول العالم و موضوع الساعة في مختلف الأوساط الجزائرية،حيث أن الجزائر قامت بعدة إصلاحات اقتصادية لصالح هذا القطاع ، وقامت بإنشاء وزارة خاصة فيه،و وضعت آليات داعمة و مرافقة له أيضا وذلك لما تتمتع به هذه المؤسسات من أهمية و مقدرة كبيرة على دعم التنمية الاقتصادية.

6- منهج الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية و الأسئلة المطروحة و اختبار مدى صحة الفرضيات ،اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي الذي يتلاءم و طبيعة الموضوع من خلال سردنا للمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى تحليل المعلومات التطبيقية والإحصائيات.

7- تحديد الدراسة:

ولإتمام هذا البحث قمنا بتربص على مستوى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم الكائن مقرها ب 08 شارع أرزقي بن بوزيد بداخل المقر الإداري للولاية،وكان ذلك من تاريخ 2018/02/04 إلى غاية 2018/03/04

8- صعوبات الدراسة:

- قلة الكتب المتعلقة بموضوع المرافقة؛
- عدم الحصول على المعلومات الكافية من الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب؛

9- الدراسات السابقة:

كان هناك عدة دراسات و أبحاث علمية، قامت بدراسة جوانب المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونعرض منها ما يلي:

- مذكرة ماستر للطالب: هاك رمزي حول: آليات تمويل و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حالة الجزائر ،2017/2016، حيث قام الباحث في هذه الدراسة بمعالجة أهم الآليات والأجهزة التي تستخدمها الجزائر لدعم و تشغيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،إلا أنها لم يركز على كيف تتم مرافقة من خلال هذه الأجهزة.
- مداخلة الباحث: جاري فاتح و بوكار عبد العزيز، حول: هيئات مرافقة و دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،2017، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، حيث طرقت هذه الدراسة إلى تعريف الهيئات والمؤسسات الدعم المالي المباشرة و الغير المباشرة و كيف يمكن الاستفادة منها في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

10- هيكل الدراسة:

قصد الإلمام بأهم جوانب الرئيسية للدراسة، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة و اختيار الفرضيات الموضوعة، تم تقسيم هذا البحث إلي ثلاثة فصول و هي على النحو التالي:

الفصل الأول:سنحاول من خلاله دراسة الإطار النظري و العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذلك من خلال مبحثين ،حيث نتناول في المبحث الأول مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتعريف مختلف دول العالم لهذا النوع من المؤسسات ومن بين هذه الدول الجزائر ،وأيضا أهم المعايير المستخدمة لتحديد التعاريف،و خصائص التي تميز هذه المؤسسات و دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،و أهم عوامل نجاح هذه المؤسسات و صعوبات أو معوقات التي

تواجهها، والمبحث الثاني تضمن أهم التطورات التي عرفها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2015-2017

الفصل الثاني:يتضمن مبحثين، حيث المبحث الأول نبين من خلاله الإطار العام لنشأة نظام المرافقة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،وأيضا تطرقنا إلى مفهوم المرافقة و أهميتها،ومراحلها أيضا،أم المبحث الثاني فقد تضمن هو الأخرى أهم الآليات الداعمة و المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

الفصل الثالث:وهو الفصل التطبيقي (دراسة حالة)على مستوى وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم ،حيث تناول هذا الأخير مبحثين هو الأخرى ،المبحث الأول تضمن عموميات عن الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم كتعريف و المهام التي تقوم بها و الهيكل التنظيمي،أما المبحث الثاني فقد تضمن أهم الخطوات التي يمر بها صاحب المشروع من مرافقة و متابعة على مستوى الوكالة.

الفصل الأول : الجانب النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تمهيد :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم عوامل التنمية اقتصادية ،حيث اتخذتها العديد من الدول كوسيلة لنهوض بااقتصادها والخروج من أزماتها ،ونظرا لدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصاد أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها،حيث أصبحت تشجع هذا النوع من المشاريع،و هذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة و كبيرة على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي في هذه الدول.

تشكل هذه المؤسسات نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية و الزراعية و الخدمية و في مجالات متنوعة و هي

كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع و الخدمات، و بالنظر لهذا الدور و هذه الأهمية حظيت هذه المؤسسات باهتمام ملموس في معظم الدول العربية و قامت هذه الأخيرة بدور لا يستهان بيه في تحقيق بعض المستهدفات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المشاكل و المعوقات .

وعلى هذا الأساس ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من الفترة (2015-2017)

المبحث الأول:الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة بغض النظر عن درجة تطورها و اختلاف أنظمتها و مفاهيمها الاقتصادية ، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية وهذا ما جعل العديد من المهتمين يحاولون إيجاد أو تحديد تعار يف موحدة له إلا أنه لا يزال مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يثير جدلا كبيرا وذلك يعود إلي اختلاف معايير التصنيف لدى مختلف الدول.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و بعض البلدان

يثير مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جدلا كبيرا بين الاقتصاديين، فإنه لا يوجد هناك تعريفا موحد لهذه المؤسسات، و ذلك لأنه تحكمه عدة ضوابط ومعايير تختلف من دولة إلى أخرى.

أولا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هناك معيارين هما :

1) المعايير الكمية:

و يمكن شرح معايير على نحو التالي :[1]

1-1) معيار عدد العمال :

وهو من المؤشرات التي تتميز بالسهولة والثبات النسبي ، لكن علي الرغم من هذه السهولة إلا أن هناك من يري وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر لأن الاعتماد المطلق علي هذا المعيار قد يؤدي إلي تصنيف خاطئ للمؤسسة حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية .

2-1) معيار رأس المال المستثمر :

يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية ، بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا عادة المؤسسة كبيرة أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

3-1) معيار العمالة ورأس المال :

ويعتبر معيار مزدوج ، يعتمد في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة وذلك بالجمع بين معياريين السابقين في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال ، بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة .

2) المعايير النوعية:ونذكر منها[2]

1-2) **محدودية الحصة السوقية:**

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتل في العادة حصة سوقية محدودة لا تمكنه من التأثير على أسعار المنتجات التي يقدمها.

2-2) **استقلالية المشروع :**

يتمتع غالبا صاحب المشروع باستقلالية كاملة في إدارة شؤون مشروعه، وليس عليه إن يعود لجهة اعلي منه إداريا لاتخاذ القرارات.

3-2) **شمولية الإدارية:**

---

[1] ليث عبد الله القهيوي،بلال محمود الوادي،المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية،الطبعة الأولى،عمان،دار و مكتبة الحامد،2012-1433ه،ص ص 16،17

[2] أحمد رحموني،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري،الطبعة الأولى،مصر،المكتبة المصرية،2011،ص ص 15،16

بمعنى أن صاحب المشروع يمارس أو يشارك في جميع الأعمال الإدارية،حيث لا يوجد في العادة النمط الإداري المتبع في المشاريع الكبيرة وبالتالي لا يوجد تفويض للسلطات.

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره من خلال المخطط التالي

شكل رقم(I- 1): معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

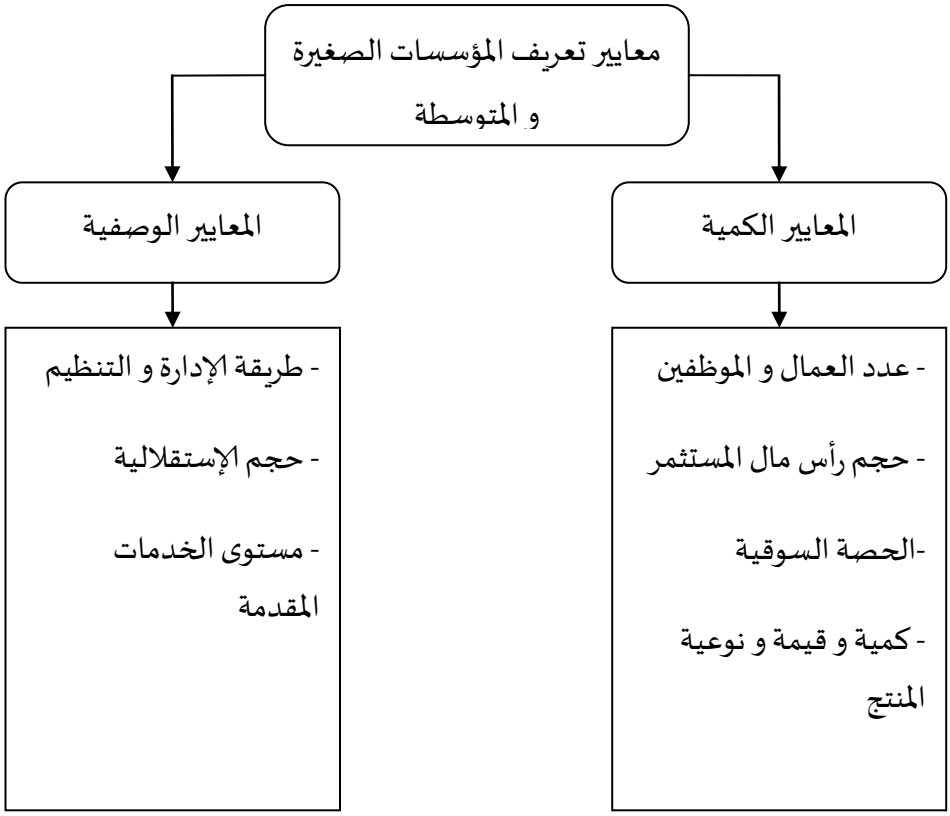

مصدر : من إعداد الطالبة بناء على ما سبق من معلومات

ثانيا: تعريف مختلف الدول لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعددت و تنوعت التعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف دول العالم و من أهمها نذكر ما يلي:[1]

1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

المؤسسات الصغيرة و متوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا.فقد حدد القانون هذه الدولة المؤسسات كما يلي:مؤسسات الخدمات

و التجارية بالتجزئة من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية، مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.

1. **تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري رأس المال اليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ين وعدد العمال لا يفوق 300 عامل .

2. **تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

[1] نفس المرجع ،أحمد رحموني،ص ص 22،23

في الهند يتم التعريف على رأس المال وحده وبالتالي المؤسسات تعتبر صغيرة أو متوسطة في الهند هي من لم يتجاوز رأس مالها 750 ألف روبية(أو ما يعادل1000,000 دولار أمريكي) وبدون وضع حد أقصى لعدد العمال الذين توظفهم المؤسسة.

3. **تعريف الإتحاد الأوربي:**

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أفراد، أو هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجير وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أور ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أور.

4. تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعتمد بلدان جنوب شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة حديثة حيث قام "بروش" و "هينز" بتصنيف يعتمد وبصفة أساسية على معيار العمالة وأصبح هذا التصنيف متعرف بيه بصفة عامة لدى هذه الدول وهذا التصنيف متمثل في الجدول التالي:

الجدول رقم (I- 1):تصنيف بروتش و هيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال

من 1 إلى 9 عمال	مؤسسة عائلية حرفية
من 10 إلى 49 عامل	مؤسسة صغيرة
من 50 إلى 99 عامل	مؤسسة متوسطة
من 100 عامل فأكثر	مؤسسة كبيرة

مصدر :أحمد رحموني ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري ، المكتبة المصرية ،الطبعة الأول ،سنة 2011، ص23

5. **تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يتم تعريف المؤسسات على معيار العمالة والحجم .

- **المؤسسة الصغيرة:**يقصد بها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 6 و50 شخصا ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط ومن المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.

- **المؤسسة المتوسطة:**وتعرف على أنها تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51 و250 عامل ويكاد يكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكبر من موقع.

ثالثا: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفقا للقانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 يناير سنة 2017 المتضمن لقانون التوجيه لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكما نصت على ذلك المادة (5):[1]

- تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج سلع والخدمات.
- تشغل من واحد (01) إلى مائتين و خمسين (250) شخصا،لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دج.
- تستوفي معيار الاستقلالية

[1] القانون 19 رقم-09 المتعلق بترقية الاستثمار،جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 11 يناير 2017،ص5

جدول رقم (I-2) :تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنظور الجزائري

المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المتوسطة	50 إلى 250	400 مليون دج إلى 4 ملايير دج	200 مليون دج إلى1 مليار دج
الصغيرة	10 إلى 49	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
الصغيرة جدا	01 إلى 09	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج

المصدر:جاري فاتح و بوكار عبد العزيز.هيئات مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،الملتقي الوطني حول استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،جامعة الشهيد حمه لخضر،07/06ديسمبر 2017،ص03

المطلب الثاني: أشكال وخصائص ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية /الاجتماعية

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة أشكال و خصائص تميزها عن مختلف المؤسسات الأخرى، كما تلعب هذه الأخيرة دورا هاما في تطور التنمية الاقتصادية و الاجتماعية أيضا.

أولا : أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

- التصنيف حسب طبيعة التوجيه؛
- التصنيف حسب طبيعة المنتجات؛

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه :

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى:[1]

- مؤسسات العائلية؛
- مؤسسات تقليدية.؛
- مؤسسات متطورة شبه متطورة؛

1-1) **المؤسسات العائلية :**

وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة و يمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة و في البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة

2-1) **المؤسسات التقليدية :**

هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لان المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن النزل وتعتمد على وسائل بسيطة .

3-1) **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة**

يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعيين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من الناحية التوسع أو من الناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات المنظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة

و الحاجات العصرية

2- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات :**

يميز هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية وهي.[1]

[1] أحمد رحموني،المرجع سبق ذكره،ص ص 27،28

2-1) **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:**

وتقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل : المنتجات الغذائية ،تحويل المنتجات الفلاحية، منتج الجلود الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق .

2-2) **مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات:**

وهو يضم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في : قطاع النقل ، الصناعة الميكانيكية والكهرومائية الصناعة الكيميائية والبلاستكية ، صناعة مواد البناء .

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء

2-3) **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:**

يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال اكبر الأمر الذي ينطبق و خصائص المؤسسات الكبيرة الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة و ذلك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستورد.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص نذكر منها :[2]

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الغالب هي منشاءات فردية أو عائلية أو شركات أشخاص و يساعد هذا النوع من الملكية على استقطاب وإبراز الخبرات و المهارات التنظيمية و الإدارية في البيئة المحلية وتنميتها.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يديرها أصحابها:

إن طبيعة الملكية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جعل مهام الإدارة تسند إلى مالك المؤسسة في غالب الأحيان و ذلك بسبب بساطة العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة فهي لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها.

3- لها حجم صغير نسبيا في الصناعة التي تنتمي إليها :

تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها في الصناعة فهي تكون في غالب الأحيان في قطاع النسيج و تفصيل الملابس وفي قطاع الخشب ،الأثاث ، الجلود ، وقد تكون على شكل مقاولة من الباطن فهي لا تستخدم تكنولوجيات عالية إلا أن هناك بعض الصناعات تتطلب بعض المهندسين و الإطارات .

4- تعتمد هذه المؤسسات بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال :

ما يلاحظ على هذا النوع من المؤسسات أنه يعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي أو القروض المقدمة من الأصدقاء أو أفراد العائلة أي أن الاعتماد على التمويل البنكي ضعيف وهذا راجع إلى :

- عدم القدرة على تقديم ملفات مشاريع تخضع للشروط المطلوبة؛
- عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القرض ؛

5- تكون هذه المؤسسات محلية إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل بها:

يتميز هذا النوع من المؤسسات كذالك بالتمركز أي محدود المساحة التي ينشط فيها ويكون في الغالب مرتبطة ارتباط مباشرا بالمستهلك إذ تقوم بإنتاج سلع استهلاكية إلا أن هناك عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجال إنتاج سلع

---

[1] أحمد رحموني،مرجع سبق ذكره ،ص 28

[2] أحمد عارف العساف و آخرون،الأصول العلمية و العملية لإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة،الطبعة الأولى،عمان،دار الصفاء،2012-1433هـ،ص 40-41

إنتاجية أو جزء من منتوج معين أي ما يعرف بالمقاولة الباطنية لكن هذا لا يمنع من وجود ورشات لإصلاح المكنات تنتج أحيانا قطع غيار بديلة لتلك القطع المستوردة و خلاصة القول هي أن الارتباط المباشر بينها و بين المستهلك جعلها ذات طابع مركزي أو محلي

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية /الاجتماعية

1- **الدور الاقتصادي**:ويتميز في[1]

1-1) توفير مناصب الشغل

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديلا يساعد في القضاء على مشكلة البطالة ، حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عدد لا بأس بيه من طالبيه ممن لم يتقنوا التدريب و التكوين الناسبين وتمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل حيث أنها تقام في التجمعات السكانية والقرى الصغيرة التي يكثر فيها نسب البطالة، كما تسعي هذه المؤسسات لتوفير الوظائف الجديدة و ذلك بتوفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى،و تدفع في العادة أجور أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية في المؤسسات الكبرى كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتزايد باستمرار عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

2-1) توزيع الصناعات و تنويع الهيكل الصناعي:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة و الأرياف و التجمعات السكانية النائية ،وهذا يعطينا فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتثمينها و تلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه المناطق ،أما في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تقوم بإنتاج منتج أو مجموعة من المنتجات التي لا تنتجها المؤسسات الكبيرة.

3-1) توفير احتياجات المشروعات الكبيرة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هاما في نجاح مؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجمع فيها و تقوم بدور الموزع و الموارد لهذه المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد ببعض العمليات المتخصصة و الدقيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه تقسم بدرجة عالية من الكفاءة والتفوق و التحكم في الجانب التكنولوجي.

4-1) المحافظة على استمرارية المنافسة :

في عصر التطورات السريعة تعتبر المنافسة أداة للتغيير من خلال الابتكارات و التحسين ،و تظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها :السعر – شروط الائتمان و الخدمة في الأساليب و الهدف هو تلبية طلبات المستهلكين و تحقيق الأرباح و المحافظة على الحصة السوقية و تطوير مواقع القوة بما يمكنها من تحسين موقعها التنافسي وذلك عن طريق عدة مراحل منها

- الرؤية الجديدة و الحديثة لإدارة الفعالة و أهمية التنمية البشرية؛
- تشجيع الابتكار و تطوير تكنولوجي للإنتاج. ؛

5-1) دعم الناتج المحلي

تعتبر المشروعات الصغيرة و المتوسطة أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات إنتاج لتوفير حاجة بدائل الواردات السوق من السلع الاستهلاكية و السلع الوسيطة بالإضافة إلى قدراتها واعتمادها على الخامات المحلية ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي مما يساهم في علاج الإختلالات الهيكلية لموازين المدفوعات و خاصة في الدول النامية .

---

[1] بوشيخي عائشة،عيسي نبوية،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية المستدامة،الملتقي الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي،يومي 06 و 07 ديسمبر 2017،ص 12

6-1) القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة و السبب في ذلك يرجع لاختيارها الاستثمار في القطاعات الديناميكية و تضع نفسها في القطاعات ذات الاستثمار المالي الأقل تأثر بالأزمات المالية، حيث القطاعات تتلاءم و فترات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة الاستثمارات .

7-1) تعبئة الموارد المالية :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة و الكفاءات المحلية و زيادة الادخار و توجيهه نحو الدورة الاقتصادية في شكل اكتناز مثل المشاريع الصغيرة و المتوسطة ،تكون مواردها المالية تتكون من مساهمات أفراد العائلة أو الأصدقاء معتمدين في تمويلها على مدخراتها الخاصة.

2- الدور الاجتماعي:

تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن الجهوي و إحداث تطورات على المستوى الاجتماعي ،و يمكن حصر هذا الدور لهذه النقاط التالية:[1]

- القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل؛

- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع حيث تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بحكم قربها من المستهلكين جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا و التعرف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم السلع و خدمات ،إن ربط العلاقات بين المستهلكين و بين المنتج و المستهلك يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسات؛

المطلب الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و صعوبات تأسيسها

لقد عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطور و نجاح كبير، و سبب الرئيسي لنجاح هذا نوع من المؤسسات عدة عوامل مختلفة، ولكن رغم كل نجاحات إلا أنها تواجه أيضا عدة صعوبات و معوقات.

أولا:عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر انتشارا من المؤسسات الصناعية الكبرى و يرجع ذلك إلى عوامل خاصة و عوامل عامة .

1- العوامل الخاصة:[2]

1-1) عدم رغبة الكثير من الأفراد في العمل لدى الشركات الكبرى :

ويفسر ذلك أن الأفراد يشعرون بضالة دورهم فيها وذلك على عكس الحال في المؤسسات الصغيرة ، حيث كثيرا ما ينظر إلى العاملين على أنهم ملاك لهذه المشروعات ،فمثلا كثيرا ما تقوم الشركات الصغيرة بإشراك العاملين في رأس مال أو أرباح المؤسسة وذلك بهدف زيادة انتمائهم إلى هذه الشركات ، وهذا بعكس المشروعات الكبيرة التي يحس العاملون بها على أن جهودهم تذهب لإفادة غيرهم و إنهم لا يملكون القرار ولا المشورة في إدارة هذه المؤسسة حيث دورهم لا يقتصر في تنفيذ السياسات و القرارات الصادرة عن الإدارة

و لا يملكون الرد و لا الاقتراح و لا التقويم إذا ما كان هناك انحراف في تسير هذه الشركة فهذه الأسباب تجعلهم لا يحسون بمصير مؤسستهم فتموت لديهم روح التضحية و المبادرة ، على عكس المؤسسات الصغيرة التي يكون فيها الاتصال المباشر بين الإدارة و العمال ، والاستشارة متوفرة فإن العمال يحسون بنوع من الثقة لديهم .

2-1) مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار :

وذلك لسرعة الاتصال بين قسمي التسويق و الإنتاج نظرا لصغر حجم العملية البيروقراطية ، وهذا عكس المؤسسات الكبرى أين قسم الإنتاج يقوم بعملية الإنتاج دون مراعاة لطلب و احتياجات قسم التوزيع فلا ربما أنتج منتجات غير مطلوبة في

---

[1] بوشيخي عائشة ،عيسى نبويي،نفس المرجع السابق،ص 13

[2] أحد رحموني، المرجع سبق ذكره، أحمد رحموني، ص73

السوق أو ربما أنتج كميات كبيرة زائدة عن حاجات قسم البيع فيتكدس الفائض ويكون بذلك عبئ على المؤسسة ، إذن فسهولة الاتصال بين القسمين توفر على المؤسسة مرونة

و سرعة في اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المحدد ، المتعلقة بالكميات المنتجة ، النوعية المطلوبة و كذا في تحديد أسعار البيع التي تتماشي مع متطلبات السوق ، فتكون هناك دراسة تنسيقية خاصة بالإنتاج

و التوزيع و كذا التموين، و تحقق بذلك ربحية جديدة تجعلها تفكر في توسيع نشاطها و فتح فروع متعددة أين يساهم مباشرة في خفض معدلات البطالة و تحقيق الشغل .

3-1) قلة رأس المال المستثمر :

إن من بين الأسباب و العوامل التي تؤدي إلى انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو بساطة رأس المال المستثمر في المشروع الصغير ، حيث إن من أجل إقامة مشروع مصغر يكفي جمع مبلغ من المال لإقامة مؤسسة ، كما يمكن لمجموعة قليلة من المستثمرين الالتقاء على تكوين مشروع بجمع أموالهم المتوفرة لديهم من ادخار تهم السابقة وذلك قصد النشاط الجماعي في إنتاج منتوج معين إذا أن قلة رأس مال المستثمر يجعل الكثير من الناس يهتمون بالاستثمار في مجلات شتى مما يسهل عملية إقامة المشروعات المصغرة في كل مكان ، في الريف أو في المدينة في المناطق الزراعية أو في مناطق الصناعية .....، فحسب احتياجات المنطقة لذلك إقامة المشاريع التي تلبي احتياجات أهلها من السلع و الخدمات و هذا عكس الصناعات الكبرى

و كخلاصة فإن قلة رأس المال المستثمر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عامل من عوامل الانتشار والتوزع لها . ومنه تساهم في تشغيل أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع.

2- العوامل العامة [1]

1-2) المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهتم بكل النشاطات :

إن من بين ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبرى هو كونها تهتم بكل أشكال (فلاحيه صناعية ، خدماتي ، .....الخ). فهي إذن يمكن أن تنشأ في مكان مهما كانت مميزاته و خصائصه في الريف أو في المدينة، فهي تلبي كل من له رغبة في الاستثمار ، فالمزارع يمكن أن ينشأ مؤسسة صغيرة تهتم بمزروعاته كالمطاحن مثلا أو مصانع المصبرات إذا كانت مزروعاته من المواد القابلة للتصبير طماطم مثلا ويمكن أيضا أن ينشأ مؤسسة مصغرة تهتم بنشاطاته الحيوانية كالمبنة أو صناعة الجبن أو الزبدة ، كل هذه العوامل تساعد المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة على انتشار في كل مكان ، فمشروع مصغر بطاقة 10 إلى 15 عامل منشره في القرى و الأرياف ، حسب طبيعة كل منطقة يمكنه أن يدر دخلا كبيرا لميزانية الدولة عن طريق الجبائية و الضرائب ، ويساهم مساهمة فعالة في التشغيل و الحد من البطالة و التحريك عجلة التنمية المحلية و الحد أيضا من ظاهرة النزوح نحو المدن الكبرى ، ويؤدي أيضا إلى إحداث التوازن الجهوي و تحقيق الرفاهية في المجتمع ورفع المستوى المعيشي بشكل شامل على عكس المؤسسات الكبرى التي لا يمكن أن تقام إلا في مناطق كبيرة تتوفر فيها مرافق الضرورية لنشاط تلك المؤسسة ،إذا أقيمت في مدينة فإنها سرعان ما تؤدي إلى خراب الأرياف و القرى المحيطة بها .

2-2) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب يد عاملة ماهرة:

كذلك لعل من الأسباب الرئيسية التي تساهم في انتشار و توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أنها لا تتطلب أيدي عاملة ماهرة و متخصصة و متكونة تكوينا عاليا ، فهي إذن تتطلب أيدي عاملة بسيطة إلى حد الذي تفتقد فيه الأهلية لممارسة أي نشاط ، وإنما بسيطة إلى الحد الذي يمكنها فيه القيام بالأشغال

و الأعمال التي تتطلبها منها تلك المشاريع ، فيكفي القليل من المعرفة و اليسير من التجربة والخبرة للقيام بالعمل فهذا لا يجعلها تفكر في الاستثمار في الموارد البشرية و لا تسديد النفقات العالية في ذلك مما يسهل عليها عملية التوسع و الانتشار و إقبال

[1] أحمد رحموني،مرجع سبق ذكره ،أحمد رحموني،ص87

المستثمرين على هذه المشاريع،عكس المؤسسات الكبيرة التي تحتاج الدقة و الخبرة واسعة في مجال الذي تريد الاستثمار فيه مما يستوجب أموال طائلة

3-2) **سهولة إقامة المشروع:**

إن إقامة مشروع مصغر هو أسهل بكثير من إقامة مشروع أو مؤسسة كبيرة وذلك لان هذا الأخير يتطلب تهيئة الأراضي اللازمة لبناء المؤسسة من دراسة للتربة و الحفر وإعداد الهياكل القاعدية من تعبيد للطرق

و حفر قنوات تمرير الغاز و الكهرباء و الماء و كذا تبليط الأراضي ، بما يتناسب مع حجم المشروع ، ثم إقامة البنايات الضخمة لاحتواء الآلات و المخازن المعدة لذلك ،بالإضافة إلى المستلزمات الأخرى من طلاء و إنارة وغيرها من متطلبات المشروع ،كل ذلك يتطلب أموال ضخمة ولهذا التهيئة مما يثقل كاهل المستثمر في هذا المجال.بينما المشروع المصغر لا يتطلب كل هذه التكاليف الباهظة فيكفيه بناية صغيرة تتسع لعدد قليل من الآلات مع متسع لتخزين المواد الأولية و المنتجات التامة ،كما يتطلب تهيئة بسيطة للأراضي وشيء يسير من قنوات نقل الماء و الكهرباء ،و معدات متواضعة ،فهو بذلك لا يكلف مصاريف إعدادية كبيرة كما يكلفها المشروع الكبير ، فإذن من السهل جدا إقامة مؤسسة صغيرة أو متوسطة بأقل تكاليف فهذه المشاريع للانتشار وإقبال المستثمرين عليها و بالتالي التوسع في توظيف الأيدي العاملة و تخفيض معدل البطالة .

ثانيا: المعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أهم المعوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في :[1]

1- **معوقات تمويلية:**

تعتبر المعوقات التمويلية من أهم المعوقات التي تعاني منها المشاريع الصغيرة و التي تتقدمها صعوبة وضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب المتمثل بصعوبة وضعف فرص الحصول على القروض من المصاريف التجارية ،وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشاريع ومتطلباتها اللازمة التي تطلبها تلك المصارف من جهة ،أو لجهة صعوبة شروط تمويل، وهذا مما يدفع المستثمر الصغير إلى تقديم تقدير منخفض لرأس المال للازم لإقامة المشروع وهو ما يؤدي إلى حدوث مشاكل في التمويل عند التنفيذ الفعلي للمشروع، ولا يقتصر الأمر في التوفير التمويل اللازم فحسب و إنما في الشروط العسيرة التي تضعها المؤسسات المصرفية لتقديم القروض و منها أسعار الفائدة المرتفعة بالإضافة إلى توفير ضمان كبير من جانب المقترض يضمن قدرته على التسديد دون الاهتمام بما يتضمنه المشروع من أفكار جديدة،و مما يزيد المشكلة تعقيدا هو عدم اعتبار الآلات و المعدات جزءا من الضمان ، بالإضافة إلى افتقار المستثمرين

و أصحاب المشاريع الصغيرة إلى الخبرة في التعامل مع الإجراءات المعقدة للبنوك .

2- **معوقات الاقتصادية:**

هي المعوقات المرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي و مناخ الاستثمار بصفة عامة ،و تتمثل في حصول انكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع ما يكون المشروع مرتبطا به ،مما يعيق تشغيل المشروع تشغيلا اقتصاديا يضمن تحقيق أقصى معدل للربح بأقل تكلفة ،بالإضافة إلى المنافسة بين المشروعات الصغيرة ذاتها أو بينها وبين المشروعات المتوسطة و الكبيرة ،و عدم الاستفادة من حوافز الاستثمار التي تقدم للمشروعات الكبيرة ، والفرص التي تضيع على المشروعات الصغيرة مقارنة بتلك التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة.

3- **المعوقات التسويقية:**ويمكن تقسيم المعوقات التسويقية إلى:

1-3) **معوقات تسويقية خارجية:**متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمؤسسة وذلك من خلال تبدل رغبات المستهلك و سلوكه بالإضافة إلى تفضيله للمنتجات الأجنبية و تقليده للنمط الغربي في الاستهلاك أو

---

[1] لعمور رملية و معراج الهواري،آليات إقامة المشاريع الصغيرة و الصعوبات التي تحد من تنميتها و تطورها،الملتقي الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،وزارة التعليم العالي و البحث العلمي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضرالوادي،يومي 06-07 ديسمبر 2017،ص ص11،12.

ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة ،وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية ،و إما انخفاض حجم الطلب في السوق المحلية عموما

و هذا ما جعل أساليب التسويق التقليدية عاجزة عن الاستمرار في الحصول على حصة ثابتة في السوق.

2-3) **المعوقات التسويقية الداخلية**: وهي ناتجة عن إهمال المشروعات الصغيرة للجانب التسويقي في نشاطها لضعف الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن السوق بشكل عام والدراسات عن الطلب المتوقع بشكل خاص أو لنقص الكفاءة و القدرات التسويقية جراء نقص الخبرات

والمؤهلات لدى العاملين أو ضعف خبراتهم و معرفتهم بالمفهوم الحقيقي للتسويق و حصر هذا المفهوم بإعمال البيع و التوزيع.

4- **معوقات الإدارية:**

تعتبر المشروعات الصغيرة المستقطب الأساسي لرواد الأعمال و فرصة لإظهار كفاءات صاحب المشروع و ما لديه من مهارة في الإدارة و التسويق،إلا أن هؤلاء هم قلة قياسا إلى الكم الكبير للمشروعات الصغيرة ، حيث تفتقر هذه المشروعات للإدارة الصحيحة و الخبرة في العديد من المجالات كالأعمال المحاسبية والتسويقية أو الأمور الفنية و غيرها .

5- **معوقات الفنية:**

من أهم المعوقات الفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة هي أنها تبدأ بمشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع، حيث نجدها غالبا ما تتم باختيار غير مدروس ،مما يكتب للكثير من المشروعات بعد فترة ليست بطويلة عدم الاستمرار و الفشل أو محاولة التغيير إلى نشاط أخر ،ثم تليها مشكلة الحصول على المساحة و الموقع المناسب لإنشاء المشروع ، إلى صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج لاسيما المشروعات الصناعية و على وجه الخصوص إذا كانت تعتمد على المواد الأولية المستوردة.

6- **معوقات التشريعية و التنظيمية:**

تتمثل في غياب القوانين و التشريعات و المؤسسات التي تعمل على دعم و حماية المشاريع الصغيرة بشكل خاص و هي تشكل القوانين المنظمة لعمل هذه المشاريع كالتشريع الضريبي و القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير وعدم توفر ضمان اجتماعي في هذه المشاريع و البيروقراطية الحكومية كالتعقيد في إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة ،و صعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها .

المبحث الثاني:تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2015-2017)

لقد اهتمت الجزائر بقطاع الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سنيين ،حيث وجدت فيها ما يسد حجاتها الاقتصادية ،هيئت الجزائر عدة وسائل و هيئات داعمة لها وكل ذلك من أجل ضمان تطورها

و استمرارها.

المطلب الأول:تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة القانونية في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة القانونية إلي مؤسسات عمومية تعود ملكيتها للدولة، ومؤسسات خاصة تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين، وهذا ما سنراه من خلال الجدول التالي:[1]

[1] نفس المرجع السابق وزارة الصناعة و المناجم، 12/01/2018 13 :00 hالموقع www.mdipi.gov.dz

الجدول رقم (I -3) :تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة القانونية في الجزائر (2015-2017)

طبيعة المؤسسات الصغيرة		عدد المؤسسات الصغيرةالمتوسطة سنة 2015	عدد المؤسسات سنة 2016	عدد المؤسسات سنة 2017
مؤسسات خاصة	أشخاص معنوية	520875	577386	595810
	أشخاص طبيعية	896811	1014075	1060289
مؤسسات عمومية		438	390	264

مصدر:تقرير وزارة الصناعة و المناجم عن الصغيرة و المتوسطة لسنة 2016، 2017 على الموقعwww.mdipi.gov.dz ،ص8

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد تطور بشكل سريع خلال السنوات الأخيرة،حيث بلغ عددها سنة 2015 ما يقارب 1417686مؤسسة،ليتزايد عددها في نهاية سنة 2017إلى 1656099مؤسسة،هذه الأعداد خصت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة ،التي نلاحظ أنها تملك الحصة الأكبر عكس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية التي تمثل نسبة ضئيلة من محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية،وهي في تناقص مستمر.

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم في الجزائر خلال الفترة (2016-2017)

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب الحجم إلى ثلاثة أنواع هي (مؤسسات صغيرة جدا مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة)

يظهر الجدول الموالي تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم[1]

الجدول رقم (I -4) :عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم في الجزائر (2016-2017)

	سنة 2016		سنة 2017	
نوع الشركات الصغيرة و المتوسطة	عدد الشركات الصغيرة و المتوسطة	%	عدد الشركات الصغيرة و المتوسطة	%
عدد الموظفين أقل من 10 صغيرة جداً	993170	%97,12	1035891	%97,7
عددالموظفيين مابين 10_49 صغيرة	26281	%2,57	21202	%2
عدد الموظفين ما بين 50 إلى 249 متوسطة	3170	%0,31	3196	%0,30
المجموع	1022621	100	1060289	%100

المصدر:تقرير وزارة الصناعة و المناجم عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2016، 2017 على الموقع:www.mdipi.gov.dz

[1] www.mdipi.gov.dz 12/01/2018 h 014:0

من خلال الجدول نلاحظ زيادة طفيفة لعدد المؤسسات من سنة 2016 إلي سنة 2017، و نلاحظ أيضا أن حصة الأكبر د تعود للمؤسسة التي تشغل أقل من 10 عمال التي تمثل نسبة 97,7% سنة 2017 و 97,12% سنة 2016،تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2,57 لسنة 2016 و 2% لسنة 2017.

الشكل رقم(I- 2) :تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم سنة 2017

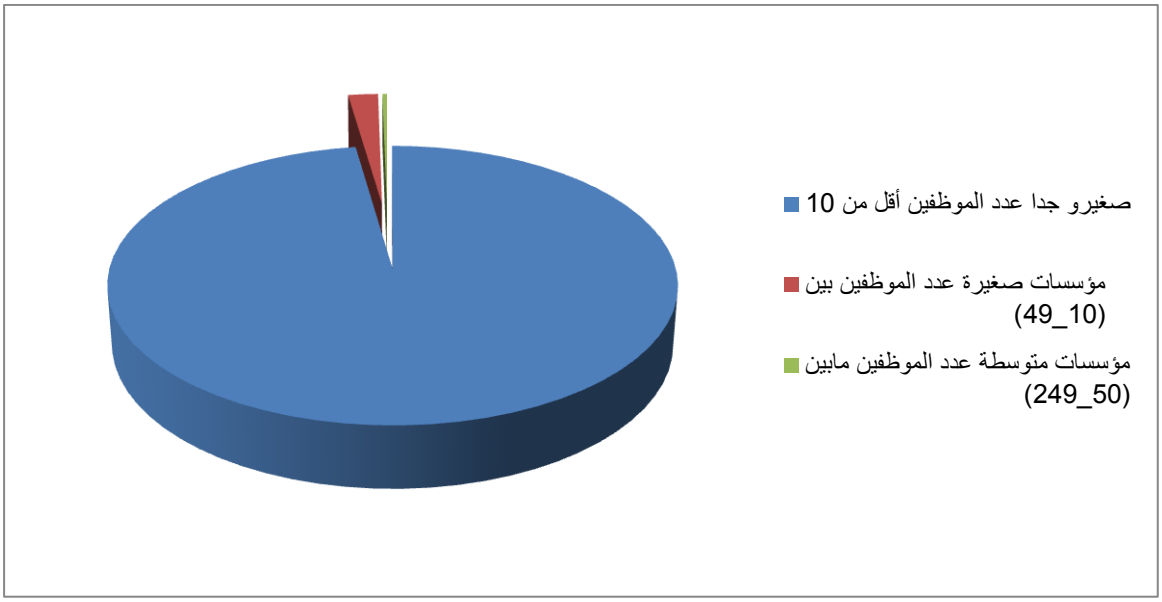

المصدر :من إعداد الطالبة اعتماد على تقرير وزارة الصناعة و المناجم عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2017 على الموقع :www.mdipi.gov.dz

حيث يوضح الرسم البياني ، التباين بين المؤسسات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة

المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط و المنطقة (2016-2017)

إن توفير بيانات تخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من حيث عددها،ونسبة زيادة هذه المؤسسات ،ومساهمتها في تطوير الاقتصاد ،طبيعة نشاطاتها،وتمركزها الجغرافي يوفر رؤية واضحة حولها لخصائصها و بالتالي تحديد قدراتها و العمل على تنميتها.

أولا : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب نوع النشاط في الجزائر خلال الفترة (2016،2017)

تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن ست مجالات نشاط، تظهر النسب بالجدول التالي.[1]

[1] www.mdipi.gov.dz le 12/01/2018 h 14 :00

الجدول رقم (I -5) :توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب نوع النشاط(2016-2017)

		سنة 2016		سنة2017	
	نشاط القطاعات	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	الزراعة	6130	0,60	6392	%0,60
2	الطاقة و المناجم و الخدمات المرتبطة بها	2767	0,27	2843	%0,27
3	البناء و الأشغال العمومية	174848	17,10	177727	%17,77
4	الصناعات التحويلية	89597	8,76	92804	%8,77
5	الخدمات بما فيها المهن الحرة	513647	50,25	536560	%50,62
6	الصناعات التقليدية	235242	23,01	243699	%22,99
	المجموع	1022231	100	1060025	%100

المصدر:تقرير وزارة الصناعة و المناجم عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2016،2017 على الموقع:www.mdipi.gov.dz

تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مختلف الأنشطة و يأخذ قطاع الخدمات الحصة الأكبر حيث يمثل نسبة 50,25 سنة 2016 و 50,62% سنة 2017 ثم تليها الصناعات التقليدية و التي تمثل 23,01% سنة 2016 و نسبة 22,99% سنة 2017. ويسجل كل من قطاع الطاقة و المناجم و الزراعة الأضعف نسبة 0,27% و 0,60 % سنة 2016و 2017 على التوالي .

و الشكل الموالي يوضح التباين بين مختلف القطاعات المذكورة في – الجدول رقما (I-5)

الشكل رقم(I -3) :تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب النشاط (2016-2017)

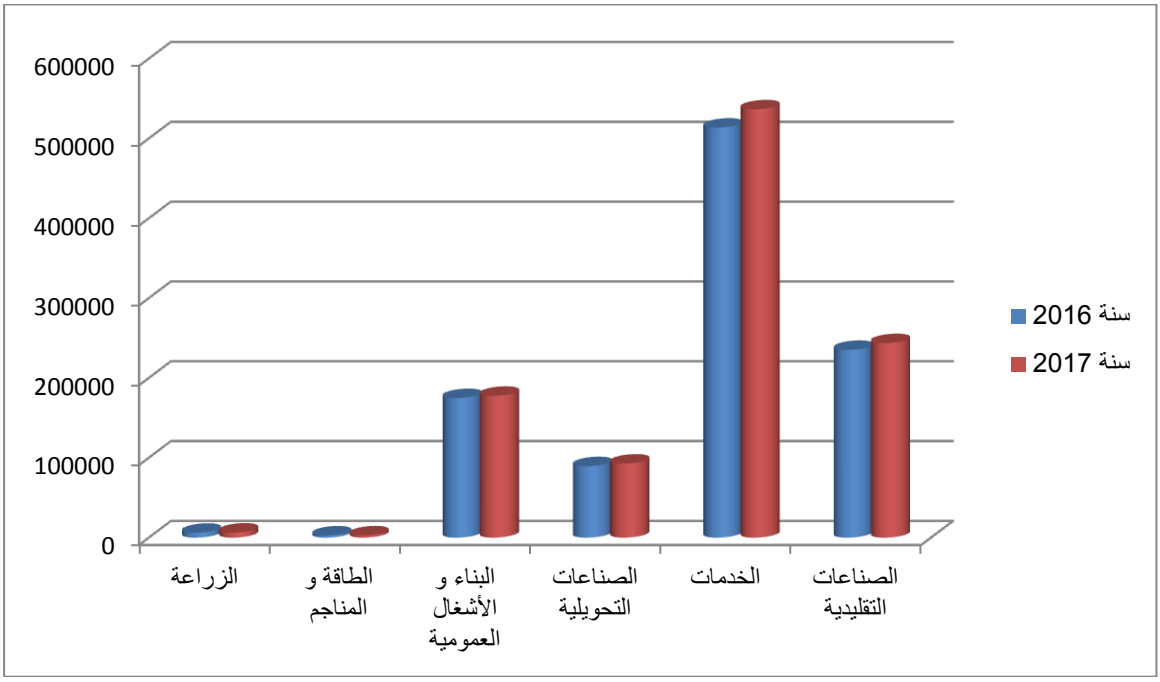

مصدر:من إعداد الطالبة اعتماد على تقرير وزارة الصناعة و المناجم عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2016-2017 على الموقع:www.mdipi.gov.dz

ثانيا : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق (2016-2017)[1]

الجدول رقم (I-6):تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب نوع المنطقة (2016-2017)

المنطقة	سنة 2016	%	سنة 2017	%
الشمال	400615	%69	415242	%69,56
الهضاب العليا	125696	%21,83	129767	%22
الجنوب	49595	%8,61	50801	%9
المجموع	575906	%100	595810	%100

مصدر:تقرير وزارة الصناعة و المناجم عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2016-2017 على الموقع:www.mdipi.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ أنه هناك تمركز لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مناطق الشمال ثم يليه مناطق الهضاب العليا وتليه مناطق الجنوب بنسبة أقل،و الرسم البياني يوضح هذا التمركز ،الذي يظهر بعض التطور بين سنة و أخرى

[1] www.mdipi.gov.dz le 13/01/2018 h 09 :05

الشكل رقم (I - 4):تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث نوع المنطقة (2016-2017)

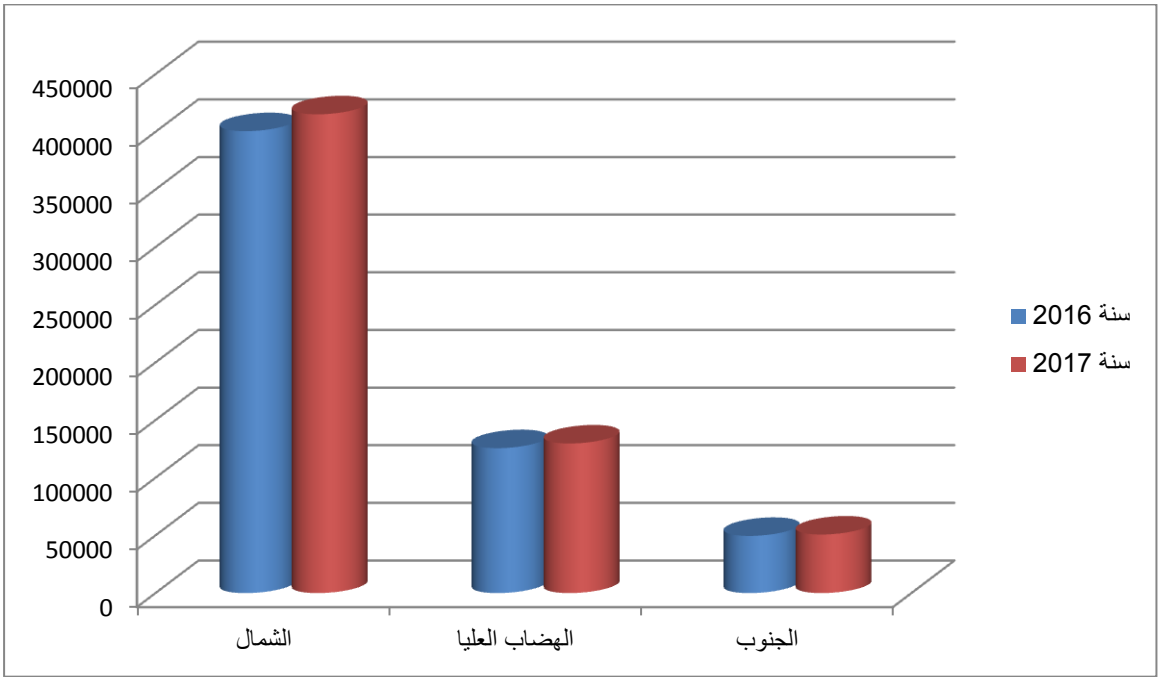

مصدر:من إعداد الطالبة اعتماد على تقرير وزارة الصناعة و المناجم عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة (2016-2017)على الموقع:www.mdipi.gov.dz

خاتمة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل نستنتج أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هام في نمو إقتصاد الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة ،حيث أصبحت تعتبر من أهم المحركات الرئيسية للنمو البلاد ،وعملت على تنشيط الاقتصاد الوطني وذلك من خلال المنافسة،كما أصبحت الأكثر دقة لأي اقتصاد ناجح ،لذلك نلاحظ أن الجزائر قد أولت لهذا النوع من المؤسسات اهتمام خاص جدا حيث قامت بدعمها لأنها وجدت فيها إشباع لحاجتها من عمالة و توظيفا لرأس المال ،و التخفيف من حدة البطالة بتوفير مناصب شغل،زيادة على مساهمتها في زيادة الناتج الداخلي الخام للوطن،إلا أن هذا لا يخفى حقيقة أن هذا النوع من المشاريع تواجهها عدة مشاكل و معوقات عديدة قد تعرقل مسارها،تتمثل أبرز هذه المشاكل في عدم القدرة على التخطيط المالي و الإداري ،وعدم الحصول على الدعم الكافي من كافة الجوانب التي تتعامل معها هذه المؤسسات.

قامت الجزائر بعدة إصلاحات وذلك من خلال توفير هيئات ووكالات تقوم بدعم المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة ،حيث أدت هذه مجهدات إلى لق تحسين ملحوظ للمؤسسات مما أدى إلى تزايد عددها بدوره ساهم في توفير فرص عمل وتخليص الجزائر من عدة مشاكل أخرى كانت تعاني منها .

الفصل الثاني :

مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تمهيد:

مع تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،رأت الدولة ضرورة مرافقتها وذلك لتوفير كل مايحتاجه منشئ المؤسسة من مواد أولية ،وعتاد...الخ ،وذلك لضمان تحقيق نجاح المشروع،ومن أجل ذلك جاءت المرافقة على شكل هيئات محلية مختلفة لكل واحدة مهام و ووظائف تختلف بها عن غيرها تضم هذه الهيئات خبراء يعملون على تقديم الأفضل للمنشئ،تعمل هذه الأجهزة على متابعة و مرافقة منشئ وتقديم المساعد باستمرار ،وتجد هذه الهيئات التى نذكر منها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

و صندوق القرض المصغر وغيرها تعمل على تطوير كافة أجهزتها وذلك لرعاية المؤسسة وضمان البيئة المناسبة لاستمرارها وهذا ما سنقوم بدراسته من خلال هذا الفصل،حيث قمنا بتقسيمه إلى:

المبحث الأول: الإطار العامة للنظام المرافقة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني:آليات مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المبحث الأول :الإطار العام للنظام المرافقة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

عرف المجتمع الجزائري نمو مهما منذ تاريخ استقلاله،وذلك حسب احتياجات السكان الذين ظلو يطالبون بتغيير المستوى المعيشي ، و المطالبة دوما بالمزيد و الجديد للوصول إلى المستوى المعيشي المناسب للحياة

و تحقيق اقتصاد نافع،لذلك خصصت الدولة عدة طرق لتحقيق ذلك من بينهم مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول:بداية ظهور المرافقة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1- نشأة المرافقة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:[1]

في منتصف الثمانينات اصطدم الاقتصاد الجزائري بمشاكل دولية بسبب انهيار سعر البترول الذي ساهم بدوره في انهيار الدينار،لتدخل الجزائر في أزمة كبيرة،أدت هذه الأخيرة إلى فشل مالي و استثماري ،وتميزت بداية التسعينات ببروز توجهات جديدة،بداء بتغيير نظام التسيير،وصولا إلى النموذج الاقتصادي المعتمد و يمكن القول أن السياسة الجزائرية منذ استقلال البلاد اعتمدت على تحقيق أهداف أساسية ترتبط بالاكتفاء الذاتي،لتتجنب تبعية الاقتصاد المحلي للخارج ،و تحقق التوازن الجهوي،وتطوير الصناعة

و الزراعة،وتوفير مناصب العمل...الخ

تعرفت الجزائر بعد هذه المرحلة إلى اقتصاد السوق،حيث عقدة عدة اتفاقيات مع الصندوق النقد الدولي وكان هدفها من هذه الخطوة هو تطبيق التعديل الهيكلي،إذ بدأت الإصلاحات في سنة 1988كدفعة أولى منها استقلالية المؤسسات ،وتحقيق اللامركزية مما شكل تراجعا عن الاختيار الاشتراكي،وبدأ الإصلاح المؤسساتي،لنظام التخطيط ،وتشجيع الاستثمار،وإعادة تنظيم التجارة الداخلية و الخارجية.

حيث كان صندوق النقد الدولي يطالب بتحقيق توازن في الموازنة العامة ،بغض النظر عن احتياجات المجتمع،وذلك بالامتناع عن توجيه موارد عامة ،للاستثمار في مشروعات اقتصادية،أو دعم أسعار السلع

و الخدمات ،وضغط الإنفاق الجاري في حدود موارد ضريبية حقيقية،حتى ولو انكمشت هذه الموارد بسبب انخفاض الإيرادات في ظل منظمة التجارة العالمية،وعلى تحرير التجارة ومنح امتيازات لتشجيع الاستثمار الخاص.

ثم كان هناك ما يسمى "إعادة الهيكلة"الذي تولاه البنك الدولي،فنص على تحرير قطاع الأعمال من خلال إنهاء دور القطاع العام،ونقله إلى القطاع الخاص الذي أوكلت إليه مهمة قيادة التنمية،وترتب على خصخصة ما هو قائم من منشآت عامة،استبعاد ما يطلق عليه العمالة الزائدة،إجبار المتقدين في السن والخبرة على طلب التقاعد المبكر،وقيام الجهاز الإداري بالتخلي عن سياسة الالتزام بتشغيل الخرجين من معاهد التعليم،فدفع العمال تكلفة فاتورة الإصلاح المزعوم مضاعفة،و أدى هذا إلى الدعوة إلى"إصلاح اقتصادي بوجه إنساني"،والمطالبة بتقليل أثر مساوئه الاجتماعية .

في سنة 1993 تداعمت الإصلاحات بصدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 الخاص بترقية الاستثمارات ،قد منح امتيازات جديدة لتنمية القطاع الخاص عن طريق المؤسسة الصغيرة من خلال السماح لها بالاستثمار في عدة مجالات ،من أهم العناصر التي تضمنها هذا القانون ما يلي:

- الحق في الاستثمار بكل حرية؛
- عدم التمييز في الحقوق و الواجبات بين القطاع الخاص الوطني و الأجنبي؛
- تقليص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من فاعل "معدل" للاقتصاد وصاحب قرار فيه،إلى مجرد وسيط ملزم بأن يجازف مابين "طلب اجتماعي متزايد" من جهة؛

---

[1] غيتي نسرين ،مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسات إنتاجية صغيرة،مذكرة لنيل شهادة المجاستر ،تخصص تنمية وتسير الموارد البشرية،جامعة منتوري،قسنطينة ،2008/2009،ص 101

- إنشاء وكالة خاصة بترقية الاستثمار ودعمه و مرافقته،(APSI)،وهذه أول وكالة مرافقة أنشئت في الجزائر بدعم من السلطات الجزائرية،وذلك لمرافقة و متابعة المستثمرين؛

وقد واجه تطبيق قانون ترقية الاستثمار جمود في المحيط الاقتصادي و الإداري ،وتجلى ذلك في البيروقراطية الإدارية،ومشكل العقار الصناعي،بالإضافة إلى توجه الاستثمارات إلى النشاطات الطفيلية والمضاربة.

- تكوين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)،والتي عوضت وكالة ترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته(APSI)،وهي ثاني وكالة تنشئها الجزائر لمساعدة و مرافقة المقاول في الجزائر؛

في هذه الأوضاع أعلنت الجزائر عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي،حيث مرت المفاوضات مع الإتحاد الأوربي بمراجعة صعبة ،ويعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول في كل مرة أن يتفهم الإتحاد خصوصيات اقتصادها،ففي الجولات السابقة ركزت الجزائر على ضرورة أخذ الطرف الأوربي بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري،وبنية تجارتها الخارجية المعتمدة على المحروقات بأكثر من 90%،إلى جانب تحرير المبالغ المخصصة في الجزائر في إطار برنامج ميداني الذي تم إقراره خلال لقاء برشلونة سنة 1995

و المقدر ب 250مليون وحدة أروبية،وبعد عدة جولات و بالضبط في الجولة الثامنة ،تخطى المفاوضون عدد من القضايا،حيث تم التنازل عن مبدأ خصوصية الاقتصاد الجزائري.

ثم بعد ذلك تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وهي هيئة تقدم الدعم و الاستثمار

و النصح و الإرشاد لحاملي المشاريع، وترفقهم منذ أن يكون المشروع مجرد فكرة في عقولهم، إلا أن يتحقق على أرض الواقع

و في 12 ديسمبر 2001 تم إصدار القانون رقم 18-01 و المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسة الصغيرة والذي عمل على تحديد تدابير دعم و ترقية و مرافقة المؤسسات الصغيرة من خلال ما يلي:

- إنشاء مشاتل للمؤسسة الصغيرة ،وذلك من أجل استقبال وتوجيه و إرشاد المستثمرين الجدد ،وتقديم يد المساعدة و المرافقة لهم منذ بداية المشروع إلى أن يتجسد على أرض الوقع "14مشتلة"؛

و إنشاء مراكز تسهيل تقوم بتوجيه ودعم و مرافقة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

- إنشاء صناديق ضمان القروض ،تتولى ضمان القروض البنكية للمؤسسة الصغيرة؛

- قيام الوزارة المكلفة بالمؤسسة الصغيرة،بالتنسيق بين الهيئات المعنية ،بجلب ورصد تمويلات القروض الممنوحة للقطاع في إطار التعاون الدولي،من أجل توسيع وترقية نسيج للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و المقاولة في الجزائر؛

- قيام السلطات العمومية بتشجيع تطوير الشراكة بين القطاع العام و الخاص؛

- قيام الوزارة المكلفة بالمؤسسة الصغيرة ،بوضع البرامج المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات،وذلك قصد ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس الدولية و تكوين مراكز للدراسات والبحث خاصة بالمؤسسات الصغيرة؛

- تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المقاولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- إنشاء حاضنات المؤسسات، منها الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب(ANSEJ)؛

المطلب الثاني:مفهوم المرافقة و أهميتها

يعتبر مفهوم مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم آليات الجديدة المبتكرة لترقية هذا النوع من المؤسسات ،وذلك لما يترتب عليها من أهمية بالغة حيث تعمل على خلق مناصب شغل جديدة و النهوض بالتنمية الاقتصادية ...الخ

أولا: تعريف المرافقة

يعتبر تعريف المرافقة، وخاصة مرافقة المؤسسة الصغيرة أمر معقد لحد ما، ويرجع سبب هذا التعقيد إلى

- تعدد الفاعلين في هذا المجال وتشعبهم؛

- تنوع أشكال المرافقة، وإجراءات تنفيذها؛

ويعتبر التعريف الأكثر شمولا لمهنة المرافقة هو الذي اقترح من طرف"André Letowski"، وهو مسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا " APCE " في مذكرة داخلية أعدها، إذ نجده قد عرفها على أنها " تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ.

إذا أكد على المكونات التي يجب أن تتوفر في المرافقة، و كذا الخصائص التي ينبغي أن يتحلى بها المنشئين حتى يتمكنوا من تجاوز المصاعب التي قد تصادفهم.[1]

و تبعا لمختصي مهنة المرافقة و منطقهم فهي تتمثل في مجموعة من المؤشرات كالاستقبال و التوجيه، وهيكلة المشروع قبل تقديمه و تكوين نادي للمنشئين.

كما تتمثل أيضا في المراحل التي تمر بها المرافقة و هي:

- استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة؛
- تقديم خدمات تتناسب و شخصية كل فرد؛
- متابعة (مالية و شخصية و تسيير)المؤسسة لفترة معينة و ذلك حسب طبيعة نشاط المؤسسة المنشأة والمرافقين؛[2]

وتعرف أيضا على أنها ممارسة لمساعدة الأفراد على إنشاء مؤسساتهم ،و تقوم على وجود علاقات اجتماعية بين صاحب المشروع و المرافق و ذلك خلال الفترة محددة ،ومن خلال هذه العلاقة بإمكان

تحقيق تدريبات متعددة ، و الحصول موارد مفيدة لتطوير مهارته،وذلك من أجل تحقيق مشروعه على أرض الواقع.[3]

المرافقة أيضا هي تعليم و تلقين ،تساعد على تكوين الأفراد و ذلك بنقل و تبادل المهارات و التجارب من الأشخاص المكلفين بمهنة المرافقة للمقاولين " تحت التجريب" و ذلك من أجل تزويدهم بالنصائح

و الإرشادات و المعلومات اللازمة،وخلق القدرة لديهم على مبادرة ، فالمرافقة هي حتمية تؤدي إلى تدعيم القدرة على تشكيل مشروع أو عدمه (عندما لا تتم المرافقة على الطرق الصحيحة).

و تعرف أيضا بأنها عملية ديناميكية لتنمية و تطوير مشروعات الأعمال خاصة و مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء و بداية النشاط حتى تتمكن من البقاء و النمو بصفة خاصة في مرحله بدية النشاط،وذلك من خلال المساعدات المالية .

فالمرافقة "هي إجراء يشمل على القيام بنقل شخص ما من حالة إلى حالة أخرى، و هذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة، تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقل، و بالتالي فهي تخص المقاول صاحب المؤسسة.

و إجمالا فالمرافقة أو المتابعة هي عبارة عن خدمات تقدمها هيئات متخصصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة.

ثانيا:أهمية المرافقة [4]

تعتبر المرافقة أو المتابعة حلا للمشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة فهي:

- ضرورية لأغلبية حاملي المشاريع؛
- تجنب المبتدئين الكثير من الأخطاء؛
- ترفع حظوظ المشاريع؛
- تظهر مزايا كبيرة في مجال إعداد التقديرات المالية؛
- تعمل بشكل كبير على إزالة الشعور بالوحدة؛

---

[1] عبد الفتاح بوخمخم و صندرة سايبي،دور المرافقة في دعم و إنشاء المؤسسات الصغيرة (واقع التجربة الجزائرية)،الجامعة الأردنية،2011

[2] هاك رمزي:آليات تمويل و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،مذكرة لنيل شهادة ماستر،تخصص مالية التأمينات وتسيير المخاطر،جامعة أم بواقي ،2017/2016،ص56

[3] كمال زيتوني ،كمال باينز:المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مسيلة ،ص3

[4] هاك رمزي،المرجع نفسه،ص ص57

- خلق مناصب شغل جديدة؛

المطلب الثالث:مراحل المرافقة

المرافقة كغيرها من الأدوات المساعدة، حيث تتميز بمراحل و خطوات يمر بها صاحب المشروع وذلك من أجل إنجاز المشروع بنجاح،وبالتالي تحقيق الأهداف المرغوب فيها.

ويمكن توضيح هذه المراحل كالتالي:[1]

أولا : الاستقبال

عملية الاستقبال هي أول اتصال بين حامل المشروع و الهيئة المرافقة، و التي يطغي عليها الطابع الإعلامي

حيث يتم فيه أخذ فكرة و هدف المشروع و أهميته و كذلك وضعية صاحب المشروع و ما هي طموحاته

و ما ينتظره، وفي المقابل تسعي الهيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع ، وإظهار أهمية المرافقة في نجاح و استمرار المشروع،و لذلك تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية و خبرات عالية في الميدان لاستقبال و توجيه حاملي المشاريع.

ثانيا : المتابعة خلال الإنشاء

تتمثل هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل في:

- إعداد و تشكيل ملف إنشاء المشروع (تقديم صاحب المشروع، وصف المشروع، وسائل الإنتاج.....الخ)؛
- البحث عن الوسائل المالية:(قروض، إعانات، مساعدات...الخ)؛
- القيام بالخيارات الجبائية،الاجتماعية ،و القانونية؛
- المرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدات في التخطيط و إنجاز خطوات إنشاء المشروع؛

ثالثا : المرافقة بعد الإنشاء(المتابعة)

القليل من الهيئات الدعم تقوم بمتابعة المؤسسات الصغيرة بعد إنشائها ،ومع ذبك تهتم الهيئات المتخصصة في دعم مالي كثيرا بهذه العملية،و السبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من إمكانية استرجاع الأموال المقروضة ،و عموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين،و يتم فيها العناصر التالية:

-التسيير:الخزينة، الوضعية المالية، تشكيل لوحة قيادة المالية؛

- الجانب التجاري:البحث عن الزبائن،الاتصال؛
- الرؤية الإستراتيجية؛
- أسئلة مختلفة:العقود، المناقصات...الخ؛

وفي حالة وجود بعض مشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل.

ويمكن تلخيصها من خلال المخطط التالي:

---

[1] محمد قوجيل،محمد حافظ بوغاية،ملتقى الوطني حول إستراتجيات و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،جامعة قاصدي مرباح ،يوم 19/18 أفريل 2011،ص ص7،8

شكل رقم(II -1):مراحل العامة للمرافقة

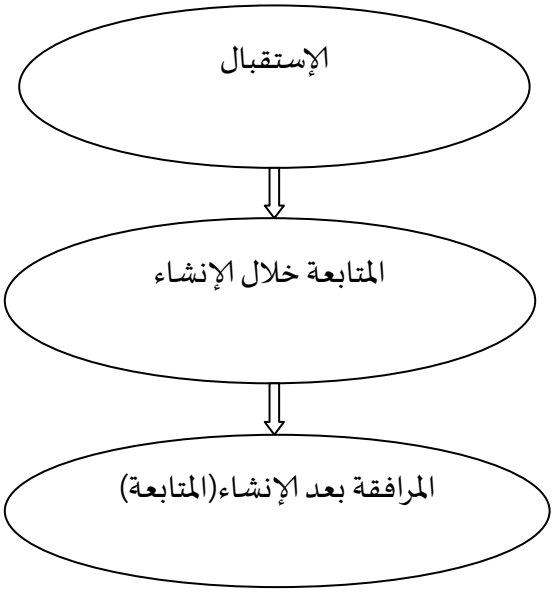

مصدر:من إعداد الطالبة وفق المعطيات المتحصل عليها

المبحث الثاني:آليات مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لقد وضعت الدولة عدة أجهزة دورها الأساسي هو مساعد على تحقيق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذلك عن طريق عدة طرق مختلفة من جهاز إلى أخر و من خلال هذا المبحث سنقوم بتعرف على بعض من هذه الأجهزة و أهم الأعمال التي تقوم بها.

المطلب الأول: خصائص و صفات المرافق

نظر لأهمية المرافقة على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فتوجب الاهتمام بكل الجوانب الخاصة بها، ودراستها، حيث وضعت شروط و صفات يجب توفرها في المرافق، وكل ذلك لتحقيق منفعة إيجابية.

أولا: خصائص و صفات المرافق

لقد تعددت و تنوعت الخصائص الواجب توفرها في المرافق الناجح ونذكر منها ما يلي:[1]

- الثقة في النفس، حيث تزيد من نشاط المرافق، وهذا ما يجعله أكثر تفاؤلا في تقديم الأحسن لصاحب المشروع؛
- القدرة على تقلد منصب القائد ،تتطلب عملية المرافقة وجود قائد يتمتع بالقدرة على التعامل مع الصراعات؛
- الطاقة الحركية، عملية المرافقة تحتاج إلى إنشاء مؤسسة تتطلب بذل الجهد معتبر من قبل المرافق إضافة إلى تهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز المهمة؛
- القدرة على حل مختلف المشاكل التي تواجهه؛
- تقبل الفشل، يشكل الفشل جزء من النجاح، وبالنسبة للمرافق الفشل و الخطأ هي مصادر لاستغلال فرص جديدة، وبالتالي تحقيق نجاحات مستقبلية؛
- أن يتميز بروح المخاطرة و المبادرة،فالمرافق الناجح هو ذلك الذي يحسن استغلال الفرص في مجال مهنته؛

حيث أن مجهداته لن تتحول إلى حقيقة، إلا إذا تسم بروح المبادرة

- العزم و الإصرار في تحقيق العدل و المساواة؛
- تصرفاته طبيعية حيث يجب أن يتميز بالشفافية و المصداقية، و الاتصال المباشر مع أصحاب المشاريع؛

[1] غيثي نسرين ،نفس المرجع السابق،ص 85

- قادر على تحريك الأحداث لحل المشاكل التي تصادفه مع أصحاب العمل ،ويستطيع بحنكته أن يقرب بين وجهات النظر المختلفة للمبادرين في إنشاء المؤسسات؛

- الحضور الملموس في جميع اللقاءات و الاجتماعات لتي تخص أصحاب المشاريع؛

- يجب على المرافق أن يكون قادر على الاستيعاب و الفهم وحسن التصرف،وأن تكون لديه بعض الخبرة؛

ثانيا:الفاعلون الأساسين في المرافقة

الفاعلون الأساسين في عملية المرافقة هم:[1]

1- صاحب المؤسسة:

هو في القيادة و هو القائد

2- **الأفراد :**

يقوم هيكل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على الأشخاص التي تربط بينهم علاقة العمل،ويبرز دور المنشئ المؤسسة في كيفية التعامل معهم عن طريق السلوك والمعاملة حسنة،تعتبر هذه من مهارات المحفزة للأفراد لتحقيق الأداء الجيد

3- **العائلة**:

وتعتبر من ركائز الأساسية في تكوين شخصية صاحب المشروع، حيث توفر له الجو الملائم للعمل؛

4- **الموردون :**

يعتبرون مصدر مدخلات المؤسسة

5- **المنافسون**:

اكتشاف صاحب المشروع قدرته لمواجهة منافسيه أو تحسين قدرته وتحفيزه دوما لتقديم الأفضل

6- **البنك:**

تعتبر الداعم الأكبر لصاحب المشروع و ذلك بتقديم السيولة له لتمويل مشروعه؛

ويمكن تلخيص ما سبق من خلال المخطط التالي:

شكل رقم (II -2):الأطراف الفاعلة في المرافقة

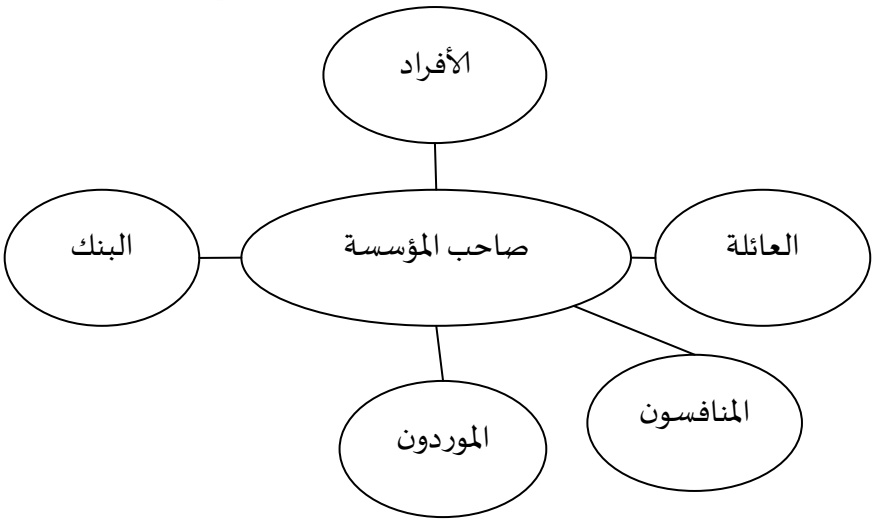

مصدر:من إعداد الطالبة وفق معطيات المتحصل عليها

المطلب الثاني:الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب وصندوق الوطني لتأمين على البطالة

أولا:الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

[1] نفس المرجع السابق،محمد قوجيل،ص ص 90،91

1- **تعريف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب :**

تأسست الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بهدف تقديم الدعم المالي لإنشاء المؤسسات المصغرة،حيث تعتبر هذه الوكالة هيئة حكومية تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة ،كما تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ،أنشأت الوكالة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 96_296 المؤرخ في 8 سبتمبر1996 وتم تحديد قانونها الأساسي حيث عدل و تمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003،و تعرف الوكالة على أنها هيئة وطنية ذات طابع خاص ، وتتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، حيث تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش فئة الشباب من خلال إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة لإنتاج السلع و خدمات ،و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة لجميع نشاطات الوكالة ، ويمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوى أو محلي بناء على القرار من مجلسها التوجيهي مقرها بمدينة الجزائر و لها 53 فرع على المستوى الوطني.[1]

2- **مهام الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب:**[2]

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛
- تعد بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا و اجتماعيا؛
- تقدم الاستشارة و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في المسار التركيب المالي و تعبئة القروض؛
- تبقي علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطط التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها؛
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة و إنجاز برامج التكوين و التشغيل، و برامج التشغيل الأولي لدي المستخدمين العموميين أو الخواص؛
- تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة و لحساب و المشاريع الاستثمارية ؛
- تكلف من يقوم بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة؛
- تنظم تدريب لتعليم الشباب، و تجديد معارفهم و تكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكويني؛
- تطبيق كل التدابير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحدى النشاطات لصالح الشباب، و استعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع التنظيم المعمول به؛

3- **شروط الاستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب :**

يستفاد من إعانة الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، صاحب المشروع الذي يستوفي مجموعة من الشروط التالية: [3]

- أن يتراوح عمر الباب بين 19و 35سنة،و عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل بما في ذلك الشباب ذو المشاريع الشركاء المقاولة (يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى) ؛
- أن يكون ذا تأهيل مهني أو جامعي؛
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة تختلف باختلاف مستوى الاستثمار؛
- أن يكون بطالا، و لا يشغل أي وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة؛

---

[1] دليل وزارة العمل و تشغيل و الضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية لجهاز دعم و تشغيل الشباب ،نوفمبر 2011،ص30

[2] www.ansej.com le 10/12/2017 h 16 :00

[3] جاري فاتح وبوكار عبد العزيز،هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،ملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،جامعة الشهيد حمة لخضر ،الوادي،8/7 ديسمبر 2017 ،ص ص6،5،4

الامتيازات التي تمنحها الوكالة:

- تسهيلات جبائية وشبه جبائية ،كالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيز التالي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار؛

- تطبق المعدل المخفض 5% فيما يخص الحقوق الجمروكية للتجهيزات المستوردة؛

- الإعفاء من رسوم نقل الملكية ل 8 %على الإكتسابات العقارية؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود(التسجيل) تأسيس المؤسسات المصغرة؛

- الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات و إضافة البيانات؛

- الإعفاء من دفع الضريبة على الدخل الإجمالي ، و الضريبة على الأرباح الشركات ، و الدفع الجزافي، لمدة 3 سنوات ابتدءا من تاريخ الشروع في استغلالها، و 6سنوات للمناطق التي تمارس فيها هذه النشاطات والتي يجب ترقيتها ؛

- بالإضافة إلى الدعم المالي، حيث تمنح الوكالة في إطار التمويل الثنائي قروض بدون فائدة؛

-انخفاض فوائد البنك (حيث تتحمل الوكالة دفع فوائد البنك مناصفة مع الشباب أصحاب المشاريع) في حالة استفادة الشاب من تمويل ثلاثي؛

ثانيا:الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة

1- تعريف الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة:

أسس الصندوق للتأمين عن الأضرار بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م،تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94_1 المؤرخ في 11ماي 1994م،و يعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية ،يشمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على ثلاثة مديريات جهوية ،و كل مديرية جهوية لها عدد من الوكالات الولائية.[1]

2- مهام الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة

يعمل الصندوق على أداة مجموع من الهام و هي عبارة عن مساعدة مالية و أخرى مجانية من أجل تلخيص خطر البطالة الاقتصادية و تتجسد هذه المهام في:[2]

- دعم البطالة لمواجهة الظروف الاقتصادية ذلك بضمان الدخل لمدة ثلاثة سنوات للرد على الاحتياج بطريقة مباشرة واضحة ،و ذلك لأهمية القصوى في تغطية الحاجات الاجتماعية و الطبية؛

- و في حالة الحصول المؤمن على هذا الامتياز يمكن للعامل الذي يعاني من البطالة أن يساعده الصندوق الوطني للتأمين من البطالة البحث عن شغل في سوق العمل و يقدم لمؤمنيه ثلاثة آليات لتصاحبه في خطواته؛

- التكوين من أجل زيادة قدراته و مؤهلاته و الرفع من المستوى المهني على مستوى كل المؤسسات التكوينية

و ذلك من خلال:

- تكوين و التحويل التكميلي
- المساعدة المنظمة و خاصة فيما يتعلق بالبحث عن العمل على مستوى مراكز البحث عن العمل وذلك يتم بالتنظيم دارسات تكوينية لمدة 21يوم ،يتلقى المتربص خلالها بطرق وأساليب البحث عن العمل لدى الهيئات و المؤسسات في شكل دروس .

---

[1] سهام شيهاني،طارق حمول:تقسيم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية،ملتقي حول استرتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،مخبر الاستراتجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر،جامعة مسيلة،يوم15/16 نوفمبر2011،ص7

[2] سهام شيهاني،طارق حمول،المرجع نفسه ،ص 7

المطلب الثالث:الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أولا :الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر

1- تعريف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام1424 الموافق ل22 جانفي 2004 المعدل، و يعرف جهاز تسيير القرض المصغر على أنه هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و هي ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49تنسيقية ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن .[1]

- **الفئات المعنية:**

تمنح قروض بهدف الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للفئات المستهدفة عن طريق خلق نشاطات منتجة للسلع و الخدمات، و التي تتمثل في:[2]

- للذين هم قادرين على خلق منصب عمل ذاتي و دائم
- للفئات بدون دخل أو تلك التي لها مدا خيل غير ثابتة أو غير منتظمة أو النساء الماكثات بالبيوت؛
- للبطالين و حاملي المشاريع.

2- أصناف القروض المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر:[3]

2-1) قرض بنكي مكمل بسلفه بدون فائدة:

للذين تنقصهم الوسائل المالية لمشاريعهم التي تتراوح كلفتها ما بين 50000و 400000دج لاقتناء عتاد صغير و مواد أولية ضرورية لإنشاء نشاطهم.

2-2) سلفة بدون فائدة:

للذين لديهم عتاد صغير و لكن تنقصهم المادة الأولية ،تمنح لهم هذه السلفة خصيصا لشراء هذه المواد للمشاريع التي لا تتعدى تكلفتها 30000دج.

3- **الفوائد و المساعدات الممنوحة:**

- الدعم ، النصائح،المساعدة التقنية و مرافقة المقاولين مضمونة من طرف الوكالة في إطار إنجاز مشاريعهم ؛
- القرض البنكي ممنوح بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد.الفارق من النسبة التجارية تتحمله الخزينة العمومية؛
- سلفة بدون فائدة قدرها 25%من الكلفة الإجمالية للمشروع إذا كانت هذه الأخيرة تتراوح ما بين 100000دج و 400000دج؛

قد ترفع هذه النسبة إلى 27% من الكلفة الإجمالية للمشروع إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها.

إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة(في الجنوب أو الهضاب العليا)

- سلفة بدون فائدة ممنوحة من الوكالة لشراء مواد أولية مقدرة ب 90%من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق ثلاثين ألف دينار جزائري 30000دج؛

4- شروط التأهيل الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر[4]

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق؛
- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مدا خيل غير ثابتة و غير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة؛

---

[1] www.angem.dz le02/01/2018 h 9 :50

[2] مقداد وهاب،دور الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في المرافقة حاملي الفكر المقاولاتي،جلسة تحسيسية حول جهاز القرض المصغر وكالة angem لولاية سطيف،يوم 19نوفمبر 2017،ص 11

[3] مقداد وهاب،نفس المرجع،ص 12

[4] www.angem.dz le 02/01/2018 h 09 :50

- التمتع بالكفاءات التي تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه؛
- عدم الاستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء النشاطات؛
- القدرة على الدفع مساهمة شخصية تتراوح ما بين 3%و5% من الكلفة الإجمالية للنشاط و ذلك حسب الحالات؛
- لشراء مواد أولية، القدر على دفع مساهمة شخصية قدرها 10% من الكلفة الإجمالية التي لا يمكن أن تفوق ثلاثين ألف دينار(30000دج)؛
- دفع الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بالنسبة للقروض البنكية؛
- الالتزام بتسديد مبلغ القرض و الفوائد إلى البنك مع الالتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة حسب الجداول الزمنية للتسديد المتفق عليه؛
- تضمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر متابعة جميع المشاريع المجسدة في إطار جهاز ،حيث يلتزم المقاول أو صاحب العمل عبر دفتر الشروط الذي يربطه مع الوكالة في قبول الخضوع للمتابعة من قبل الوكالة كما يحرص بإيفادها بكل ما يطرأ على المشروع من تعديلات أو تغييرات تحت طائل سحب المساعدات الممنوحة لاسيما ما تعلق منها بالامتيازات الجبائية وكذا سقوط جميع أجال التسديد وتصبح مستحقة الأداء في حال الخرق الجسيم لبنود دفتر الشروط الذي يربط المستفيد مع وكالة القرض المصغر؛

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

1- تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

هي عبارة عن شباك الوحيد،أنشئت بموجب القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001،هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري،و تهدف إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة،كما تقوم بتسهيل إجراءات الاستثمار،ويخول القانون للوكالة بالمساهمة الجزئية أو الكلية في العمليات خوصصة المؤسسات العمومية،أو القيام بعمليات إعادة الهيكلة و تأهيل للمؤسسات .[1]

2- مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[2]

- تجميع الإدارات و الهيئات المعنية المخول لها قانونا توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الاستثمار في شباك وحيد لدى كل هيكل لا مركزي من مراكزها العشرة الموزعة عبر أنحاء التراب الوطني، وذلك بهدف تحقيق
و تبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات و المشاريع؛
- ترقية و إدارة مختلف العناصر التي من شأنها تشجيع الاستثمار و ذلك عن طريق توفير الدعم والمعلومات للمستثمرين؛
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به وتسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- الرقابة و الإشراف على المشاريع الموروثة عن الوكالة دعم و ترقية الاستثمار ، و التي قدرت بحوالي 48000 مشروع ، كما تتولى الوكالة مراقبة و متابعة المشاريع التي منحت لها امتيازات فيما يتعلق باحترام الالتزامات ويحق لها أن تسحب المزايا بالشروط التي منحت بها إذا لم تحترم المؤسسة المستفيدة الآجال المحددة قانونيا؛
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛

لقد حلت هذه الوكالة محل وكالة الترقية ودعم الاستثمار من خلال إدخال العديد من التعديلات على آليات عمل هذه الأخيرة حيث تم الإبقاء على صيغة الشباك الوحيد و الذي يضم مختلف الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، حيث يتكون من ممثلين عن:

---

[1] سامية فقير،محمد أمين لعروم،غنية شيخي:نجاعة آليات دعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،ملتقي الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،جامعة الشهيد حمه لخضر،يوم 07/06ديسمبر 2017،ص9

[2] جاري فاتح، بوكار عبد العزيز،مرجع سبق ذكره ، ص 09

- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.
- ممثلين عن البيئة و العمران.
- إدارة الجمارك.
- مصالح السجل التجاري للغرفة الوطنية للسجل التجاري.
- الوكالة الوطنية للعقار الصناعي.
- مصلحة إيرادات الضرائب.
- مصلحة إيرادات الخزينة.
- الكشف الرسمي للإعلانBOAL.

ويسهر هذا الشباك على تقديم مختلف المساعدات اللازمة للمستثمرين حتى ينفذوا مشاريعهم بأسرع وقت ممكن ،وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية و الوثائق المطلوبة من أجل تأسيس المؤسسات و إنجاز المشاريع والجديد في هذه الوكالة أنها ستكون متواجدة في كل ولايات الوطن بعدما كانت متمركزة في العاصمة فقط،وذلك للتخفيف من عبء التنقل من جهة،ومن جهة أخرى حتى تكون قريبة من مكان تواجد المستثمر للحصول على معلومات اللازمة و متابعة ملف الاستثمار...، مما سيخلق ديناميكية جديدة لترقية الاستثمار المحلى.

خاتمة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليها في الفصل نرى أن الجزائر ظهرت لديها إرادة واضحة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك من خلال خلق عدة مؤسسات و آليات لتمويلها و مرافقتها، وذلك كله من أجل تخفيف من حدة المشاكل و الصعوبات التي تعيق تطور هذا القطاع .

يمكن القول أنه في ظل الآليات الجديدة التي وضعتها الدولة لمرافقة أصحاب مؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبحت هذه الأخيرة تلعب دورا هاما في زيادة فرص التوظيف و العمالة و توفير العملة الأجنبية و ذلك عن طريق التصدير..الخ إجمالا تحقيق معدل نمو اقتصادي أعلى بتكاليف أقل .

المرافقة جاءت كإجراء جديد لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق مجموعة من الهيئات المتخصصة التي تعمل على دعم الروح العملية.فهي تهدف إلى تقوية رأس مال الكفاءات لمنشئ المؤسسة وأيضا تعمل على حل التعقيدات التي قد تصادف المنشئ و توضيح الخيارات الممكنة له.و تقدم الدعم المالي وهو يعتبر من أول المشاكل التي قد تواجه المنشئ.

في الأخير يمكن القول أن المرافقة في الجزائر عرفت عدة إصلاحات و مجهودات في تطوير و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يعول عليها في بناء إستراتجية التنوع الاقتصادي .

الفصل الثالث :

دراسة ميدانية لعملية المرافقة في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

-مستغانم-

تمهيد:

نظرا لتنامي ظاهرة تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة عن طريق وكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب والدعم المالي الكبير الذي تقدمه و المتمثل في القروض بدون فائدة لمختلف المشاريع الاستثمارية وتخفيض نسب الفوائد المستحقة على شكل قروض ممنوحة من طرف البنوك،بالإضافة إلى مختلف الامتيازات الضريبية و الجبائية ،ومدى مساهمتها في مرافقة شباب الجزائر في إنشاء مشاريعهم ،لذا ارتأينا استكمال هذا البحث بشق التطبيقي يتمثل في دراسة ميدانية قمنا بها على مستوى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب،فرع ولاية مستغانم .

وعلى ما سبق سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول:عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم

المبحث الثاني:خطوات إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى فرع ولاية - مستغانم

المبحث الأول:عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم

من خلال هذا المبحث سنتعرف على وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بصفة خاصة ،وأهم الأعمال التي تقوم بها.

المطلب الأول:تعريف و مهام الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

هناك تعريف واحد للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب يشمل كافة الفروع في جميع أنحاء الجزائر، وقد تطرقنا إليه في الفصل السابق.[1]

أولا: تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب رقم 876 فرع ولاية مستغانم تم انشأها بموجب المرسوم التنفيذي رقم96-296 بتاريخ 08 سبتمبر 1996 الكائن مقرها الاجتماعي ب 08 شارع أرزقي بن بوزيد مقرها بداخل المقر الإداري للولاية مستغانم،و يترأسها مدير الفرع السيد نهيلة عبد الله ،يقوم هذا الفرع بعدة توجهات خاصة لأصحاب المشاريع.

ثانيا:مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

- تفيدكم الوكالة بالإجراءات المتبعة لإنشاء مؤسستكم؛
- توجهكم و تساعدكم على بلورة فكرة مشروعكم؛
- ترافقكم أثناء دراسة المشروع و إعداد ملف الاستثمار؛
- ترافقكم للحصول على القرض البنكي و تبلغكم بالإعانات و الامتيازات التي تمنحها لإنجاز مشروعكم واستغلاله؛
- تمنحكم تكوينا حول تقنيات تسيير المؤسسات؛
- تضمن متابعة مشروعكم منذ انطلاقه؛
- إن متابعة الوكالة و الإعانات و الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة تساهم في إنجاح مشاريعكم؛
- تشجع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم؛
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة المتابعة للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم ،بتاريخ2018/02/08

ثالثا: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

الشكل رقم(III -2) :مخطط يمثل الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع مستغانم

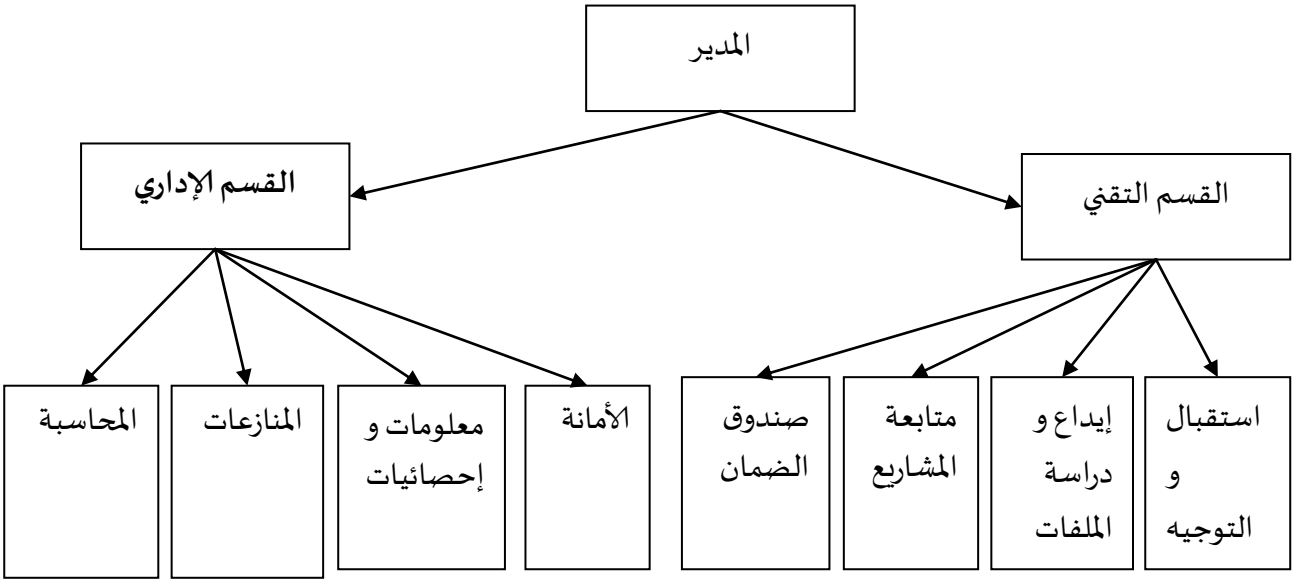

مصدر: من إعداد طالبة حسب المعطيات المقدمة من طرف الوكالة ANSEJ فرع مستغانم

المطلب الثاني:شروط التأهيل والمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب سنة 2017

للوكالة الوطنية لدعم و التشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم شروط يجب توفرها في الشاب الراغب في الحصول على إعانة أو الدعم،وأيضا تتميز بهيكل تنظيمي خاص بها.

أولا: شروط التأهيل الواجب توفرها في المستفيد

- أن يكون الشاب بطالا؛
- أن يتراوح سنه بين 19و40سنة؛
- أن تكون لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب؛
- أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع؛
- شهادة التكوين ضرورية لدى الوكالة؛

ثانيا: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

الجدول رقم (III-1):المشاريع الممولة من طرف الوكالة لسنة 2017

القطاع	النسبة
النقل	%31
خدمات	%20
زراعة	%22
الصناعة	%11
الصيد البحري	%5
مهن التقليدية	%7
مهن الحرة	%4

مصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJفرع ولاية مستغانم

الشكل رقم (III-1):يمثل نسبة مشاريع الممولة من طرف الوكالة في كل قطاع لنهاية سنة 2017

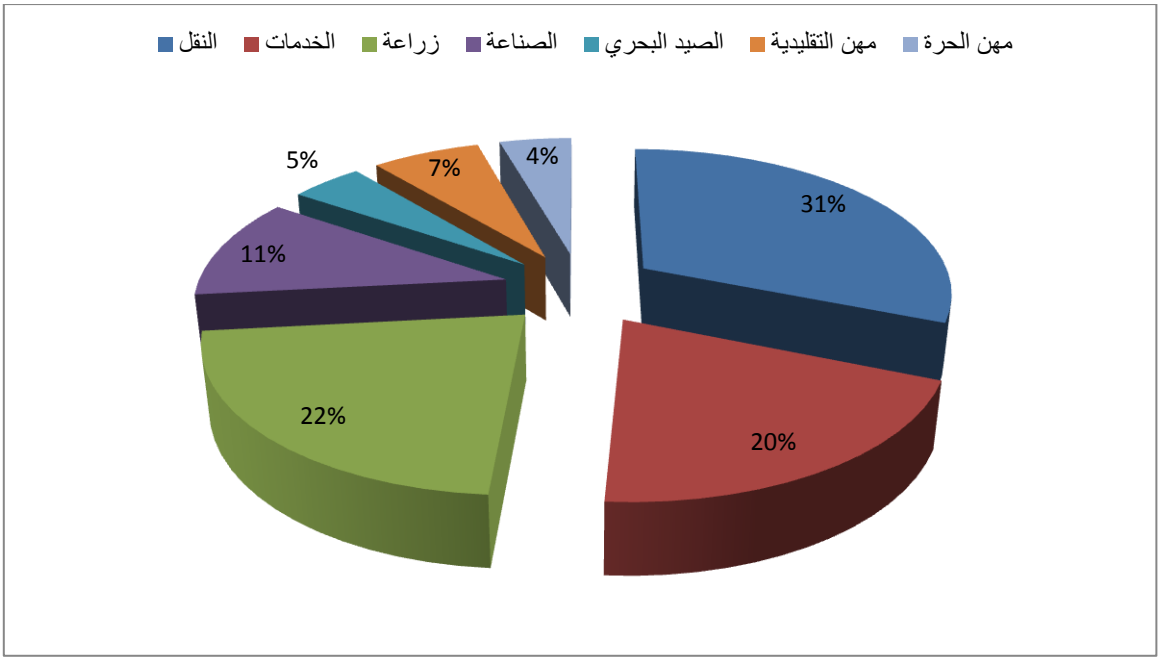

مصدر: من إعداد الطالبة وفق المعطيات المقدمة من الوكالة

المبحث الثاني: خطوات إنشاء مؤسسة على مستوى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم

للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم خطوات تتبعها في إنشاء مؤسسة على مستواها،حيث يجب تقيد بكل خطوة لنجاح إنشاء المؤسسة.

المطلب الأول:التركيبة المالية للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

توجد صيغتان للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:[1]

أولا : التمويل الثلاثي

يلتزم فيه كل من صاحب المشروع و البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.هذا النوع من التمويل يتشكل من:

- المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع؛
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- قرض بنكي تخفض فوائده بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع؛ (أنظر الملحق رقم 1)

1- الهيكل المالي للتمويل الثلاثي :

الجدول رقم (III-2):الهيكل المالي لتمويل الثلاثي (المستوى الأول):

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	%29	%1	%70

مصدر:معلومات مقدمة من طرف وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم

الجدول رقم (III-3):الهيكل المالي لتمويل الثلاثي (المستوى الثاني):

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى10.000.000 دج	%28	%2	%70

مصدر:معلومات مقدمة من طرف وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم

تخفض نسبة فائدة القرض البنكي ب 100 %بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).

2- الإعانات المالية:

ثلاثة قروض أخرى بدون فائدة تمنح للشباب أصحاب المشاريع:

- قرض بدون فائدة للكراء مقابل 500.000دج ؛
- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للجامعيين (أطباء،محامون...)لإنشاء مكاتب جماعية؛

ثانيا : التمويل الثنائي

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من :

- لمساهمة الشخصية لشباب أصحاب المشاريع التي تتباين حسب مستوى الاستثمار؛
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يتباين حسب مستوى الاستثمار؛

[1] معلومات مقدمة من مصلحة المتابعة لدى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم ،يوم 2018/02/18

1- **الهيكل المالي للتمويل الثنائي :**

الجدول رقم (III-4):الهيكل المالي لتمويل الثنائي (المستوى الأول)

قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة(وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	%29	%71

مصدر:معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم

الجدول رقم (III-5):الهيكل المالي لتمويل الثنائي (المستوى الثاني)

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	%28	%72

مصدر:معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم

2- **الامتيازات الجبائية:**

- لإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات و الحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في تنفيذ الاستثمار؛
- الإعفاء من الدفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة؛

2-1) **في مرحلة استغلال المشروع:**

(لمدة ثلاث(03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط أو ست(06) سنوات للمناطق الخاصة)

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاط المهني؛
- تمديد فترة الإعفاء لمدة عامين (02) عندها يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة(03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.عند نهاية فترة الإعفاء،تستفيد المؤسسة من تخفيض جبائي ب:

- 70%خلال السنة الأولى من الضرائب.
- 50% خلال السنة الثانية من الضرائب.
- 25 %خلال السنة الثالثة من الضرائب.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات.
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافة.

المطلب الثاني:خطوات إنشاء مؤسسة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ومراحل مرافقتها

في هذا المطلب سنتعرف على الخطوات التي يمر بها صاحب المؤسسة[1]

أولا:مراحل إنشاء مؤسسة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

يمر إنشاء مؤسستكم عبر مراحل تستلزم مرافقة وكالة أنساج.

و قبل الدخول في هذه المراحل ،يجب عليكم أن تكونوا على دراية بقدراتكم في ميدان المقاولة عن طريق الإحاطة بجوانب شخصيتكم لمعرفة:

- نقاط القوة؛
- نقاط الضعف؛

و التحقق من:

- رغبتكم في المقاولة؛
- كفاءاتكم؛
- وسائلكم(الوقت، مواجهة الصعوبات.....)؛
- دعائمكم البشرية و المالية؛

بعد الاقتناع بما يحفزكم على إنشاء المؤسسة،ينبغي عليكم إتباع المراحل التالية:

1- البحث عن الفكرة

إن الفكرة المشروع هي نتيجة:

- الملاحظة اليومية لمواقف و سلوكيات الأفراد في حياتهم؛
- زيارة الصالونات و المعارض؛
- تبادل أطراف الحديث مع صانعي و مستعملي منتوجات و الخدمات؛

2- إعداد المشروع

بعد التحقق مما يحفزكم على إنشاء مشروع مؤسستكم بإمكانكم البدء في إعداد مشروعكم المتضمن خمس جوانب كبرى:

1-2) جانب الاقتصادي

تحديد المنتوج أو الخدمة بدقة ثم إعداد خطة لجمع المعلومات من أجل:

- معرفة المنافسين: قوتهم، ضعفهم؛
- معرفة الطلب:خصائصه(السن، الفئات الاجتماعية المهنية، مسار الشراء(من يشتري؟بأي ثمن؟).....)؛
- تحديد المبيعات المتوقعة، و ضع إستراتيجية تجارية فيما يخص الأسعار و التوزيع و الاتصال؛

2-2) الجانب البشري

ويشمل فريق المؤسسة:

المنشئ، الشركاء، العمال الأجراء

3-2) **الجانب التقني**

إن اختيار العتاد يجب أن يأخذ في الحسبان:

- خصائص المنتوج أو الخدمة المقدمة؛
- الكميات المنتجة؛

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار:

[1] معلومة مقدمة من طرف مصلحة المتابعة لدى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم ،2018/02/22

- التوجه نحو الاستغلال الأمثل للعتاد؛
- تفادي الإفراط أو التقليل من استعمال العتاد؛

4-2) الجانب المالي

إن الدراسة المالية تسمح بالتحقق من:

- ربط الصلة بين الاحتياجات المالية و إمكانيات الموارد؛
- مردودية المشروع؛

كما تسمح نتائج الدراسة المالية من اتخاذ القرار بشأن:

- إنجاز المشروع؛
- إعادة النظر في العناصر التقنية أو التجارية أو التخلي عن المشروع؛

5-2) الجانب القانوني

يعتبر هذا الجانب الإطار الشرعي للمؤسسة،والذي يؤثر على مستوى التزامات أصحابها تجاه مختلف الشركاء.

3- ترتيب إنجاز المؤسسة

يجب على منشئ المؤسسة إعداد مخطط يتعلق بمهام إنجاز مشروعه بشكل مفصل.

4- انطلاق النشاط

وتعد مرحلة مصيرية لأن المؤسسة ستواجه الواقع المحيط بها و المنشئ سيصبح رئيس مؤسسة

ولنجاح انطلاق النشاط يجب على المنشئ:

- وضع نظام معلوماتي للتعرف على تطور المؤسسة و تحليل و تصحيح الفوارق في الوقت المناسب؛

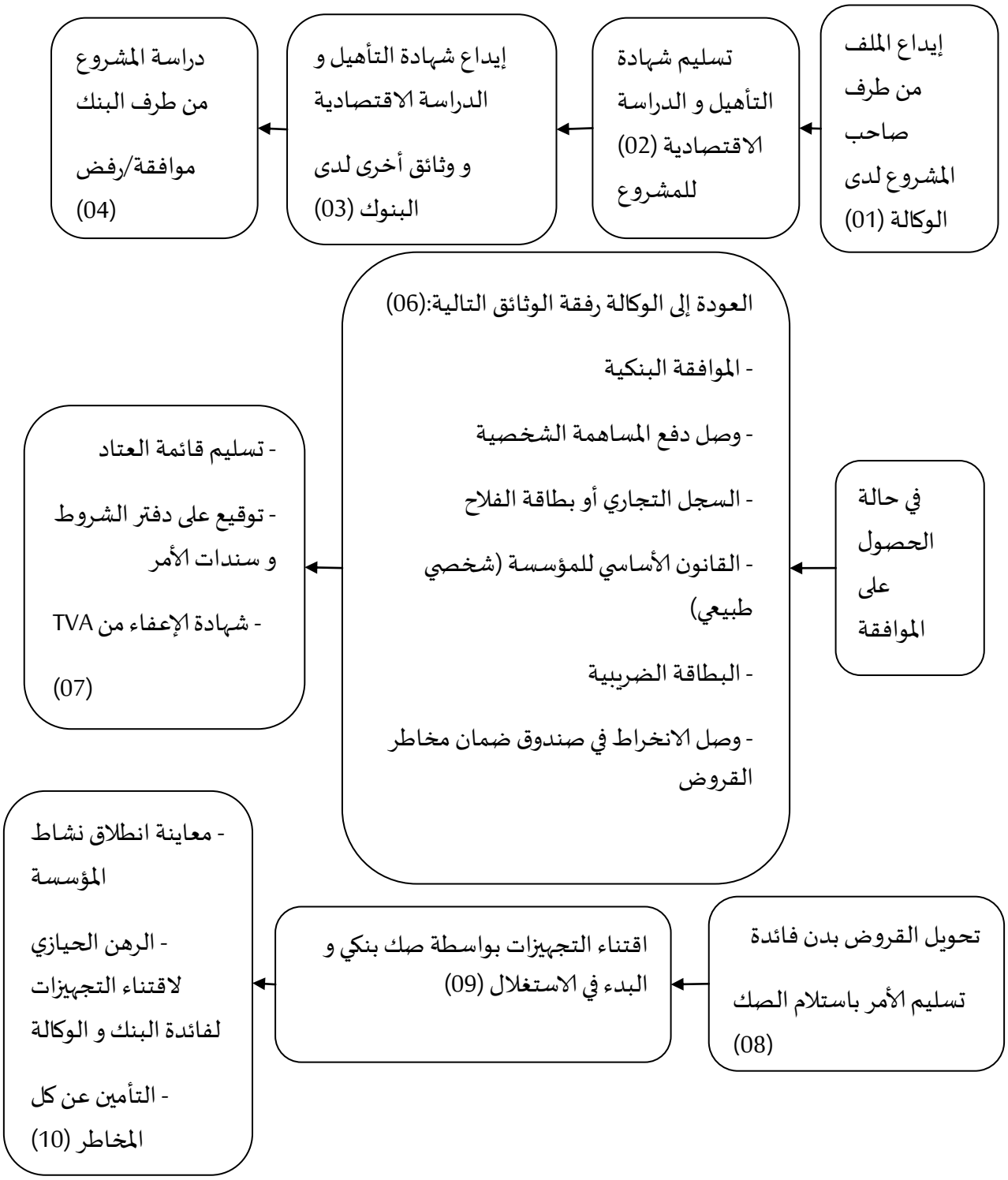

المصدر:من إعداد الطالبة وفق المعطيات المتحصل عليها من طرف الوكالة

ثانيا: مراحل المرافقة المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

تقوم الوكالة بمرافقة أصحاب المشاريع للحصول على القرض البنكي و الإعانات و الامتيازات التي تمنحها الدولة لانجاز المشروع الاستثماري واستغلاله على أحسن وجه،وكذا تكوين أصحاب المشروعات الاستثمارية حول تقنيات تسيير المؤسسات.

مرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية حيث تقوم الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بالاستقبال

و الإعلام و التوجيه و الاستشارة خلال كل مسار إنشاء أو توسيع المشروع الاستثماري و كذا المتابعة في مرحلة الاستغلال ،من خلال تكوين فرق من المرافقين ،مهمتهم الرئيسية مساعدة و مرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية ، وفق المراحل التالية:[1]

1- **مرحلة استقبال و إعلام:** قبل إيداع الملف من طرف صاحب الفكرة،وعند التحاقه بالوكالة يمر بمرحلة أولية تتمثل في مرحلة ما قبل الاستقبال،وهي معرفة كل المعلومات العامة حول جهاز الوكالة و مختلف الإعانات التي تقدمها وذلك من خلال الإطلاع على الموقع الإلكتروني للوكالة،لتترك في ما بعد كامل الحرية لحاملي الأفكار للتحدث عن مشاريعهم،و تنتهي هذه المرحلة بالانتقال صاحب المشروع إلى مرحلة المقابلة الشخصية،ويتم فيها التحدث مطولا بينه و بين أحد المكلفين بالدراسات عن فكرة المشروع المراد القيام به، وعن كيفية تشكيل الملف من طرف صاحب المشروع ،و الذي بدوره يضم ما يلي:

1-1) الملف الإداري:

ويتكون مما يلي:

- نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطني؛
- شهادة إقامة لصاحب المشروع؛
- طاقة طالب العمل؛
- شهادة الميلاد؛
- وثائق تثبت المؤهلات المهنية لصاحب المشروع (شهادات علمية، شهادات عمل...)؛
- شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي للأجراء؛
- شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي لغير الأجراء؛
- اعتماد أو رخصة أو تصريح بممارسة النشاط عندما يتعلق الأمر بالمهن الحرة؛

2-1) الملف المالي:

ويشمل هو الأخر ما يلي:

- **الفاتورة الشكلية للعتاد معفية من الرسوم:** (أنظر الملحق رقم 01)

يتصل الشاب المستثمر بأحد الموردين، الذي قد تساعده الوكالة على الاتصال بهم من خلال توجيهه إلى مجموعة من الموردين المختصين في بيع التجهيزات المعنية بالنشاط وذلك على سبيل النصح، كما يمكنه التعرف عليهم أيضا من خلال توجيهه إلى غرفة التجارة والصناعة بالولاية.

يحصل المستثمر على فاتورة شكلية من المورد بالمبلغ الإجمالي للتجهيزات المراد اقتناؤها، وتكون تلك الفاتورة أولية أو شكلية يمكن أن تتغير فيما بعد من ناحية التجهيزات، فالهدف منها هو مساعدة فقط على حساب القيمة المبدئية للاستثمار وإعداد الهيكل المالي للمشروع.

[1] معلومة مقدمة من طرف مصلحة متابعة لدى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم،2018/02/25

- **فاتورة شكلية للتأمينات متعددة الأخطار:**

تمنح من طرف احد شركات التأمين، يقوم المستثمر بالتأمين على التجهيزات المراد اقتنائها والتي حددت قيمتها الإجمالية في الفواتير الشكلية السابقة، وبالتالي ستكون فاتورة التأمين هذه شكلية، وتمنح دون مقابل للان يتم التأمين فعليا عن التجهيزات فيما بعد أي بعد اقتنائها فعليا .

وتقدم كل هذه الوثائق أو الملف رفقة الملف الإداري للوكالة، ليتم دراسته من قبل المكلفين بالدراسات وتنتهي هذه الدراسة بإعداد الدراسة التقنية اقتصادية والتي تضم اعداد جدول حسابات النتائج، إضافة إلى الميزانية التقديرية على مدى ثلاث سنوات، وذلك اعتمادا على برنامج إلي يسمح بحسابها، هذا إضافة إلى تقديم دراسة تشمل كل متغيرات السوق والمحيط (الزبائن، الموردين وسياسة الاتصال،الترويج،المنافسين....) وعادة لا تتجاوز مهلة الدراسة عشرين (20) يوما(أنظر الملحق رقم(02) .

تنتهي بمنح المقاول شهادة التأهيل، التي تعتبر موافقة مبدئية للمشروع ،والتي تحتوي على التعريف الخاص بالمؤسسة و صاحبها،الالتزامات التي يجب أن يتقيد بها ،و تتضمن أيضا الإعانات المالية والامتيازات الضريبية المقدمة من طرف الوكالة لصاحب المشروع (المسير)،و تكون موقعة و مختومة من طرف مدير الفرع . (انظر الملحق رقم 03)

2- مرحلة التجسيد

في هذه المرحلة يمنح للمنشئ نوعين من الدعم ،واحد مالي و أخر جبائي و شبه جبائي (كما هو مبين في المطلب السابق)

2-1) الموافقة على التمويل

في هذه المرحلة يبدأ المستفيد بتحضير الوثائق اللازمة من أجل التمويل و تتمثل هذه الوثائق في (سجل التجاري،بطاقة الحرفية،وثيقة كراء المحل ،شهادة التأمين على العتاد)،وبعده يتم تقديم هذا الملف أمام الوكالة ثم يقوم المرافق بتحضير الملف من أجل تمويل المستفيد و ملف المرافق يتكون من:

- قرار منح الامتيازات :و الذي يحتوي على الامتيازات الممنوحة و الإعانات المالية المقدمة للمسير أو صاحب المشروع الخاصة بالإنجاز مرحلة الإنشاء،ويتضمن أيضا قائمة التجهيزات و العتاد و التهيئة الواجب اقتناؤها و تكون موقعة من طرف كل من مدير الوكالة و صاحب المشروع؛(انظر الملحق رقم 04)

- سندات الأجر؛

- دفتر الشروط: يحدد دفتر الشروط هذا التزامات صاحب المشروع المستفيد من الامتيازات الجبائية

و الإعانات المالية لجهاز الدعم تشغيل الشباب و يتضمن أيضا تعريف المؤسسة و هوية صاحب المشروع

و الشروط الخاصة بالقرض بدون فائدة و هذا الأخير يحتوي على جدول تسديد القرض بدون فائدة،الموقع من طرف المقترض؛ (أنظر الملحق رقم 05)

- اتفاقية القرض:و تحتوي على موضوع الاتفاقية و شروط الخاصة و العامة بالقرض و يكون مصادق عليها من كلى الطرفين (المسير و الوكالة) ،

2-2) الموافقة البنكية

وهذه الخطوة تتمثل في إيداع الملف الذي يحضره المرافق المسؤول على الملف أمام البنك،حيث يقوم هذا الأخير بطرحه أمام لجنة الانتقاء التي تتمثل من :

- ممثلو البنك ؛
- ممثلو السجل التجاري؛
- غرفة الحرف ؛
- مديرية التشغيل و الوالي؛

يترأس هذه اللجنة مدير الفرع،يقوم البنك الذي يمول المشروع بدراسة مالية اقتصادية خاصة به،حتى يتم الحصول على الموافقة البنكية.

3-2) **مرحلة التأسيس القانوني و تمويل فعلي للمشروع:**

وهذه المرحلة تأتي بعد تحضير المرافق للملف التمويل ،ومن خلاله يتم صرف قيمة القرض في حسابه البنكي (حساب المستفيد)الذي يسمى بحساب المؤسسة المصغرة يبقي لمدة 8أيام أي لا يحق للمستفيد التصرف فيه،بعدها تقوم الوكالة بتحضير للمستفيد أمر بسحب الشيك بنسبة 30% من الطلبية و هذا لتمكينه من انجاز أشغال الإعداد و التهيئة و كذلك اقتناء التجهيزات الدرجة في قائمة البرنامج المخصصة لانجاز المشروع وفقا لهيكل الاستثمار المحدد من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب،وبعدها يتم تحرير شيك ثاني بنسبة 70% وهذا الأخير يكون لفائدة الممون ،ويتم ذلك بعد تحرير شهادة وجود الطلبية أي بعد تسليم واستقبال التجهيزات ،وهذا لتمكينه من انجاز أشغال الإعداد و التهيئة وكذلك اقتناء التجهيزات المدرجة في قائمة البرنامج المخصصة لانجاز المشروع وفقا لهيكل الاستثمار المحدد من طرف الوكالة،ويتم تحرير شيك خاص بالتأمين لكل الأخطار بنسبة 100% بعد الحصول على التجهيزات.

ثم يكون هناك ما يسمى بالرهن الحيازي الذي يعتبر كضمان للبنك و الوكالة فيه يتم رهن العتاد لصالح الوكالة و البنك أيضا،وهو ضمانا للوفاء بأصل الدين و توابعه من المستحقات في حدود مبلغ القرض الممنوح.

4-2) **المرافقة أثناء انجاز المشروع**

وفى هذه المرحلة يبدأ الشاب بدخوله من باب العمال، أي انطلاق نشاط مشروع الاستثماري، يتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف المرافق لإعطاء نصائح لصاحب المشروع و الرفع من حظوظ النجاح

و تطوير المشروع .

3- مرحلة الاستغلال

تبدأ هذه المرحلة من خلال رجوع المنشئ إلى الوكالة و تسليم فواتير النهائية ،و مستندات التجهيزات المقتناة من طرف المؤسسة لفائدة البنك و الوكالة ،و التأمين الفعلي على كل الأخطار ،و يستلم بذلك المنشئ كل الامتيازات الخاصة بالمرحلة.

ويمكن تلخيص هذه المراحل من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(III-4) :مراحل المرافقة بالنسبة للمشاريع الجديدة

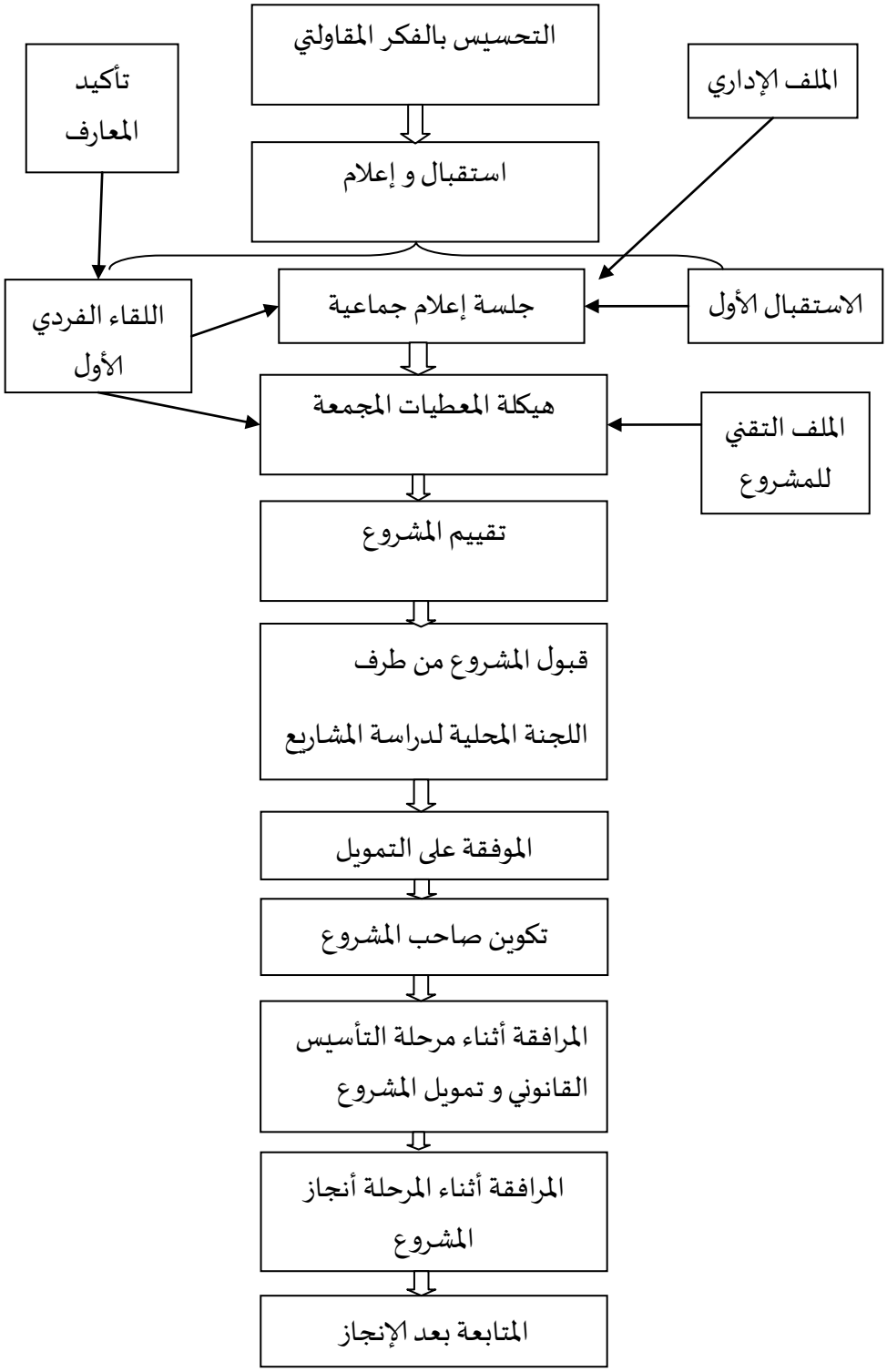

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم

4- مرحلة التوسيع:

يتعلق استثمار التوسيع بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المنجزة في إطار الوكالة والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي.

في ما يخص التركيبة المالية و الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية الخاصة بالتوسيع فهي نفسه في مراحل إنشاء مؤسسة جديدة.

يجب توفر الشروط التالية في المستفيد ليصبح مؤهل لاستفادة من الإعانة:

- تسديد نسبة 70% من القرض البنكي؛
- تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي؛
- تسديد نسبة 70%من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي؛
- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام؛
- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة؛

في ما يخص المشاريع الخاصة بتوسيع النشاط الاقتصادي، فتتقلص عدة مراحل و تختفي من مخطط مراحل المرافقة، كالاستقبال و التوجيه، و تكوين صاحب المشروع و غيرها و لكن هناك مراحل أساسية في عملية لا يمكن الاستغناء عنها، و و يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (III-5):مراحل المرافقة (بالنسبة لتوسيع مشاريع قائمة)

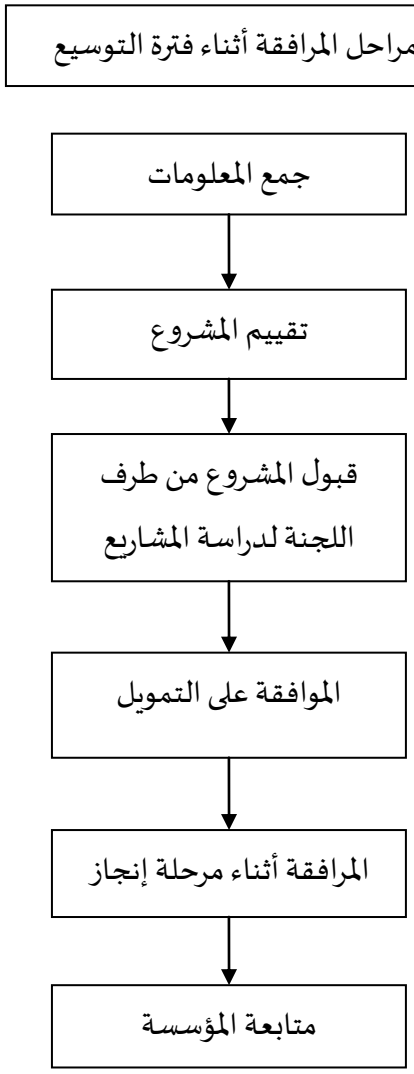

المصدر:وكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم

المطلب الثالث:شروط الاتفاقيةبين الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و الشاب المستثمر:

أولا: طرق تسديد القرض:[1]

- بعد انقضاء الفترة المحددة للتسديد القرض، يتم تسديد القرض وفقا للجدول المحدد في دفتر الشروط الموقع من طرف المقترض؛

[1]معلومات مقدمة من طرف مصلحة المتابعة للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم،بتاريخ 2018/02/29

- يلتزم المقترض بتسديد القرض بدون فائدة عن طريق التحويل في حساب الوكالة على شكل أقساط سداسية وفقا لاستحقاقات المحددة في جدول التسديد؛

- يمكن للمقترض الدفع مسبق للقرض بدون فائدة جزئيا أو كليا،يتم خصم الدفع الجزئي من الأقساط الأولى؛

- كل تحويل أو تبديد للأموال المرهونة أو البيع الجزئي أو الكلي للحقوق العينية أو الغير عينية من شانه أن يمس بضمانات الوكالة تعرض المقترض للمتابعات القضائية؛

- في حالة عدم تسديد الأقساط الواجبة الدفع وعند حلول آجال القسط الثالث يمكن للوكالة المطالبة باسترجاع القرض بدون فائدة كليا،كما يمكن لها أن تحتفظ بحقها في استعمال الضمانات المقررة في الشروط الخاصة للقرض بدون فائدة في حالة عدم الدفع؛

كما يمكن للوكالة المطالبة بالاسترجاع الفوري و الكلي للقرض بدون فائدة لاسيما في الحالات التالية:

- التصريحات الكاذبة للمقترض؛

- اقتناء تجهيزات و معدات متجددة أو مستعملة؛

- دفع نفقات لا تدخل في إطار انجاز المشروع المحدد في الاتفاقية؛

- كل تغيير متعلق بالحالة المالية و القانونية للمقترض و الذي من شأنه أن يؤثر على استرجاع القرض بدون فائدة؛

- عدم احترام بنود الاتفاقية؛

من أجل السماح للوكالة القيام بمراقبة مستمرة في استعمال القرض يلتزم المقترض ب:

- تقديم كل الوثائق و المستندات المطلوبة من طرف الوكالة؛

- تقديم نسخ مصادق عليها من الكشوفات السنوية و وثائق المحاسبة و الملحقات؛

- تسهيل الزيارات الميدانية التي يقوم بها أعوان الوكالة و السماح لهم بالدخول إلى محلاتهم و الهياكل الأخرى؛

- كما يحق للوكالة كذلك التأكد من صحة الوثائق المقدمة من طرف المقترض؛

يجب على المستفيد موافاة الوكالة عند نهاية النشاط السنوي (السنة المالية)بالمعلومات التالية:

- المستخدمين الفعليين:دائمين و مؤقتين؛

- رقم الأعمال المتضمن في الحصيلة الختامية؛

- وضعية تسديد القرض البنكي؛

- نتائج النشاط السنوي؛

- الوفاء بالالتزامات الجبائية طبقا للتشريع المعمول به؛

ثانيا: التزامات المقترض[1]

في ظل الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول و بقاء المقترض مرتبط بالاتفاقية فإنه يلتزم ب:

- العمل بكل ما في وسعه من أجل الإبقاء و حماية قانونه الأساسي و قدراته الإنتاجية أو الخدماتية؛

- تأمين العتاد المتنقل و العقارات و إعادة تأمينها و دفع الرسوم المحددة في العقود؛

في حالة عدم انجاز أو ترك المشروع يجب على المقترض إرجاع القرض بدون فائدة كليا للوكالة و إلا الترخيص للبنك محل الوفاء لإرجاعه مباشرة في حساب الوكالة؛

لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد مشاكل يتلقها المستفيد أثناء بدايته في مشروعه الاستثماري،بل هناك عدة مشاكل نذكر منها ما يلي:

- مشكلة المادة الأولية وهنا يمكن للمستفيد أن يوجه مشكل عدم توفر المادة الأولية التي يحتاجها للقيام بمشروعه؛

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة المتابعة للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم،بتاريخ2018/02/29

- مشكلة عدم وجود صفقات أي أنه بعد بداية المشروع لا يحقق ربح؛
- مشكلة مع الضرائب؛

بعد قيام بالإحصائيات الخاصة بفشل المشاريع التي تكلفة بها وكالة ولاية مستغانم تبينا لها أن النجاح يكمن في :

- إذا كان الشاب له نشاط فيه مدخول مثلا الزراعة ،الصناعة باعتبارهم مجلان اللذان نجاحا في الوكالة؛

أما المشاريع التي بآت بفشل حسب الوكالة فهي المشاريع التي تقوم بتقديم الخدمات مثل (طلاء العمارات،ترصيف،نقل بأنواعه (بضائع،مسافرين،تبريد)؛

إلا أن هذه الوكالة دائما تسعي لوجود حلول ودية مناسبة لكل الطرفين وذلك من أجل المحافظة على أمن و سيرورة المؤسسة.

الخاتمة

تعرضنا في هذا الفصل بصفة عامة على أهم ما تقوم به وكالة الوطنية دعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم ،و خطوات التي يجب اتبعها لإنشاء مؤسسة ضمن الوكالة ،حيث لاحظنا أن الوكالة تلعب دور هام في توجيه المنشئ و مساعدته و تقديم كل ما يلزمه و ذلك من أجل ضمان نجاح مشروعه.

تقوم الوكالة بمرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تقديم قروض ،و توعية المنشئ على مدى أهمية الموضوع و وضع كافة الشروط و التوصيات التي يجب التقيد بها لضمان سيرورة المشروع على أكمل وجه،وذلك كله من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني و ترقيته.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية ،لذلك أولت العديد من الدول أهمية كبيرة لهذا النوع من المؤسسات،خاصة في مجال التوجيه و الترقية.

وعلى هذا الأساس عالجنا الموضوع وفق ثلاثة فصول ،حيث تناولنا الجانب النظري في الفصلين و الجانب التطبيقي في الفصل الثالث وذلك كان في الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم .

من خلال الفصل الأول قمنا بتطرق إلى تعريف العديد من دول العالم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،ومن خلال هذه التعاريف استنتجنا أنه لا يوجد تعريف واضح لهذا النوع من المؤسسات بل يختلف من دولة إلى أخر حيث لكل دولة معايير يتم على أساسها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،ثم قمنا بتطرق إلى خصائص

و أشكال و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تنمية الاقتصادية و الاجتماعية ومن بين أهم خصائصها صغر حجمها و سهولة إدارتها أما في ما يخص أشكالها فهي تصنف حسب طبيعة التوجه و تكون إما مؤسسات العائلية أو تقليدية أو متطورة أو شبه متطورة وتصنف أيضا حسب طبيعة المنتجات حيث يمكن أن تكون مؤسسات إنتاج سلع الاستهلاكية أو مؤسسات إنتاج سلع و خدمات أو مؤسسات إنتاج سلع التجهيز أما فيما يخص دوره على الاقتصاد فهي تلعب دور هام في توفير مناصب الشغل ودعم الناتج المحلي و مقاومة الاضطرابات الاقتصادية أما فيما يخص الدور الاجتماعي فهي تعمل على الحد من البطالة و تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع وتطرقنا أيضا على أهم العوامل التي ساهمت في نجاح هذا النوع من المؤسسات وصعوبات التي تواجهها ،من بين العوامل قلة رأس مال المستثمر و مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج

و الأسعار وأيضا من بين العوامل أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهتم بكل النشاطات و أيضا لا تتطلب يد عاملة ماهرة كل هذا ساهم على تحقيق نجاحها ،إلا أنها أيضا تواجه عدت مشاكل و معوقات و تتمثل أهمها في معوقات تمويلية و أخرى اقتصادية و إدارية و تشريعية ...الخ،ثم قمنا بوضع إحصائيات تخص تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2015-2017 و ذلك تطور حسب الطبيعة القانونية و حسب الحجم حسب نوع النشاط و المناطق و من خلال هذا الإحصائيات نلاحظ أن مؤسسات الصغيرة و متوسطة عرفت تطور ملحوظ خلال السنوات الفائية.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقمنا بتوضيح مراحل ظهور المرافقة في الجزائر ،ثم قمنا بتعريف مفهوم المرافقة و أهميتها ثم ذكرنا أهم المراحل التي تتميز بها المرافقة و في الأخير سلطنا الضوء على أهم الأجهزة و آليات التي وضعتها الجزائر لتحفيز و دعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وأخير و في الفصل الثالث و الفصل التطبيقي ،الذي قمنا بيه على مستوى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية مستغانم ،ناقشنا الواقع حيث تطرقنا إلى مفهوم الوكالة و أهم المهام التي تقوم بها مع ذكر هيكل التنظيمي للوكالة و إحصائيات حول المشاريع الممولة لسنة 2017 من طرفها حسب نوع قطاع ،وأيضا قمنا بدراسة أهم خطوات التي تستخدمها الوكالة لإنشاء ومرافقة و متابعة مؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن اختبار فرضيات الدراسة من خلال بحثنا بين لنا ما يلي:

صحة الفرضية الأول،من خلال بحث استنتجنا أن هيئات التي و ضعتها الدولة لها دور رئيسي و هو تقديم المساعدات للنهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و تشجيعها و تحفيزها و مرافقتها،حيث ركزت الدولة على عملية المرافقة بشكل خاص و كبير و ذلك لتأثيرها الإيجابي على هذا النوع من المؤسسات لأن عملية مرافقة كان هدفها هو متابعة خطوات إنشاء المؤسسات ممولة من طرفها ،و عملت جاهدة على توفير كافة احتياجاتها

و تقديم الإعانات المادية و المعنوية و ذلك لضمان نجاحها،و بالتالي هذا ما ساعد علي بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي،ومن هذا منطلق يمكن القول أن الفرضية الأول صحيحة.

صحة الفرضية الثانية،وهذا ما لاحظنه من خلال طريقة عمل الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب حيث عملت هذه الأخيرة جاهدة على توفير كل سبل لنجاح مشاريع الممولة من طرفها ،حيث ركزت الوكالة على دعم

و تقديم الاستشارة و المرافقة للشباب ذوي المشاريع،وفتحت لهم المجال لإبداء رأيهم و تحقيق مشاريعهم على أرض الواقع ،ومنه يمكن القول أن الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لها دور فعال في نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك عن طريق المرافقة الصحيحة التي تقدمها لأصحاب المشاريع.

نتائج الدراسة:

- للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور كبير في تحريك عجلة الاقتصاد إيجابياً.
- عرفت الجزائر تطوراً ملحوظاً في زيادة عدد المؤسسات الغيرة و المتوسطة خلال السنوات السابقة.
- أولت الجزائر اهتمام بالغ بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خلال هيئات و أجهزة داعمة و مرافقة لها.
- تكمن أهم المساعدات التي تقدمها أجهزة دعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في منح قروض للأصحاب المشاريع .
- تعمل أجهزة الدعم و المرافقة على توفير كل ما يحتاجه الشاب الراغب في إنشاء مؤسسته الخاصة.
- ساهمت الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في توفير العديد من مناصب العمل وعملت على الحد من البطالة.

الاقتراحات المقدمة :

من خلال ما جاء في هذه الدراسة ،وبناء على النتائج العامة المتوصل إليها،يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه على النحو التالي:

- يجب على الدولة تركيز و الاهتمام بهذا القطاع من خلال تقديم المزيد من الدعم المالي لأجهزة المرافقة.
- يجب على الدولة أن تخصص هياكل تهتم بالمرافقة من كل الجوانب مثلا وضع برامج تهتم بتدريب المرافقين.
- على الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ الاهتمام بتوعية الإعلامية لإبراز أهمية هذا القطاع و تشجيع الشباب على إقامة مشاريع خاصة بهم من خلال إقامة ندوات و ملتقيات صحافية.

الآفاق المستقبلية:

و في الأخير لا يمكن القول أننا أحطنا بكافة الجوانب التي تتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،ومن خلال هذا البحث اكتشفنا أن هذا القطاع يتميز بعدة أطراف وجوانب مختلفة سمحت لنا هذه الأخيرة بفتح آفاق دراسية جديدة يمكن للباحثين في الميدان التطرق إليها نذكر منها :

- التحديات التي تواجهها مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- سبل تفعيل دور أجهزة المرافقة لخلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أحمد رحموني،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري،الطبعة الأول،مصر،المكتبة المصرية،2011.
2. أحمد عارف العساف و أخرون،الأصول العلمية لإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة،الطبعة الأول،عمان،دار الصفاء،1433،2012ه.
3. عبد المجيد بوزيدي،تسعينيات الاقتصاد الجزائري،الجزائر،1999
4. ليث عبد الله القهيوي،المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة ودورها في عملية التنمية ،الطبعة الأول،عمان،دار المكتبة الحامد،1433،2012ه.

الرسائل الجامعية :

5. محمد ياسين ،التحفيز الجبائي و أثره على فرص الاستثمار للمؤسسة الاقتصادية،مذكرة لنيل شهادة ليسانس،تخصص مالية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2012،2013.
6. غيثي نسرين،مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسات إنتاجية صغيرة،مذكرة لنيل شهادة ماجستر،تخصص تنمية و تسيير الموارد البشرية،جامعة منتوري،قسنطينة،2008،2009.
7. هاك رمزي،آليات تمويل و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية التأمينات و تسيير المخاطر،جامعة أم بواقي ،2017،2016.

الملتقيات و المجلات و المقالات:

8. بوشيخي عائشة،عيسى نبوية،دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز التنمية المستدامة،ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،جامعة الشهيد حمى لخضر،ولاية الوادي،يومي 07،06 ديسمبر 2017.
9. جاري فاتح،هيئات مرافقات ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،ملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،جامعة حمة لخضر،ولاية الوادي،يوم 8-7ديسمبر 2017.
10. محمد ياسين ،التحفيز الجبائي و أثره على فرص الاستثمار للمؤسسة الاقتصادية،مذكرة لنيل شهادة ليسانس،تخصص مالية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2013،2012.
11. محمد قوجيل ،مرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة ،ملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،جامعة قاصدي مرباح،ولاية ورقلة،يوم 18-19 أفريل 2011.
12. مقداد وهاب،دور الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في المرافقة حاملي الفكر المقاولتى،ملتقى حول جهاز القرض المصغر،وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،ولاية سطيف،19 نوفمبر 2017.
13. عبد الفتاح بوخمخم و صندرة سايبي ،دور المرافقة في دعم و إنشاء المؤسسات الصغير و المتوسطة (واقع التجربة الجزائرية)،الجامعة الأردنية،2011.
14. لعمور رملية،ومعراج الهواري،آليات إقامة المشاريع الصغيرة و صعوبات التي تحد من تنميتها وتطورها ،ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقي الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة الشهيد حمة لخضر،ولاية الوادي،يومي 07،06 ديسمبر 2017.

15. سهام شيهاني،تقسيم برامج دعم و التنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية،ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة،مخبر الاستراتجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر،جامعة المسيلة،يوم 15-16 نوفمبر 2011.
16. كمال زيتوني،المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،مسيلة.

القوانين و الجرائد

17. : جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،القانون19-09 المتعلق بترقية الاستثمار،العدد11،02 يناير 2017.

المواقع الإلكترونية:

18. الموقع الالكتروني لوزارة الصناعة و المناجم www.mdipi.gov.dz
19. الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب www.ansej.dz
20. الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

الملاحق

الملحق رقم 01

WEST -- ELECTRIC

EQUIPEMENT HYDRAULIQUE *** QUINCAILLERIE GENERALE
ELECTRICITE GENERALE

NIF N° :
ARTICLE N° :
NIS N° :
RC N° : DU 09-03-2008
CPTE BANCAIRE N° : BNA MOSTAGANEM

FACTURE N° 058/16

Client :
PC
ADRESSE
RC N° : DU
NIF N° :
ART N°.

MOSTAGANEM LE 07/02/2017

MODE DE PAYEMENT CHEQUE DE BANQUE

N°	DESIGNATION	Q	P.U	MONTANT
01	GROUPE ELECTROGENE 5 KVA DIESEL KIPOR KDE 6700T * N° S/ E 312160616596 *	1	189 000,00	189 000,00
02	ECHELLE COULISSANTE ALLU 2 X 6 METRE	1	44 800,00	44 800,00
03	METRIX DIGITAL FLUKE 2AC	1	16 500,00	16 500,00
04	PERCEUSE BOSCH GSB 16 RE N° S/512003091	1	14 800,00	14 800,00
05	CLEF DYNAMOMETRIQUE GM JONNESWAY T27200N	1	48 000,00	48 000,00
06	CEINTURE DE SECURITE ELECTRICIEN	2	12 500,00	25 000,00
07	CAISSE A OUTILS ELECTRICIEN	1	49 000,00	49 000,00
	COMPRENANT:			
	- JEU DE CLEF A PIPE 7 AU 32 MM.			
	- JEU DE CLEF MIXTE 8 AU 32 MM.			
	- JEU DE PINCE 5 PIECES.			
	- JEU DE CLEF TOILE DU 1 AU 10MM			
	- JEU DE CLEF SIX PANS DU 1 AU 10 MM.			
08	COUPE CABLE MANUEL CLIQUET	1	17 300,00	17 300,00
09	ECHELLE MULTIFONCTION	1	18 500,00	18 500,00
10	JEU DE TOURNEVIS PLATS JONNESWAY	1	4 800,00	4 800,00
11	JEU DE TOURNEVIS AMERICAIN JONNESWAY	1	4 800,00	4 800,00
12	GRIMPETTE A BETON	1	88 500,00	88 500,00
13	TRONÇONNEUSE BOSCH 2000 W N° S/605000172	1	15 500,00	15 500,00
14	VISSEUSE 18 VOLTS BOSCH N° S/608012353	1	38 500,00	38 500,00
15	VOLTMETRE 1000 VOLTS	1	9 800,00	9 800,00
16	PERFORATEUR BOSCH GBH 8-45 D N° S/609001302	1	129 100,00	129 100,00
17	PERFORATEUR BOSCH GBH 2-28 DV N° S/603004826	1	45 500,00	45 500,00
18	METRIX MULTIMETRE 2101	1	9 800,00	9 800,00

	MONTANT HORS TAXE	769 200,00
	TVA 19%	146 148,00
CHEQUE 30% N° ..... MONTANT 269 989,20		
CHEQUE 70% N° ..... MONTANT 629 974,80	MONTANT T T C	915 348,00

Arrete la Presente Facture a la Somme de: *Neuf Cent Quinze Mille Trois Cent Quarante Huit Dinars*

WEST ELECTRIC GHEZAL Adda Belkacem Mostaganem

GHEZAL ADDA 25 AVENUE OULD AISSA BELKACEM MOSTA MOBIL 0661 24 72 35//TEL 045 42 64 [illegible] FAX 045 42 [illegible] 27

الملحق رقم02

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes

ANSEJ

Zone : [redacted]

* Zone 1 : Zone normale
* Zone 2 : Zone à promouvoir

Type de financement: [redacted]

*Triangulaire 1
*Mixte 2

(D) ETUDE FINANCIERE

(D-1) Structure du Investissement

(en DA)

Rubrique	Montant HT	Montant TTC
Frais de la location	0,00	0,00
Frais préliminaires	234 969,31	207 610,84
Cotisation fonds de garantie	42 168,00	37 456,21
Assurances	92 801,31	70 154,63
Autres frais	100 000,00	100 000,00
Equipements de production	899 964,00	915 348,00
Equipements locaux	899 964,00	915 348,00
Equipements importés	0,00	
Cheptel	0,00	0,00
Materiels roulants	1 655 147,52	1 265 082,51
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	70 000,00	100 000,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Fonds de roulement	8 490,60	60 000,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	2 868 571,43	2 548 041,35

N°Dossier : 24863 / REEVALUATION

Raison sociale

Gérant :

Activité : ENTREPRISE DE TRAVAUX D4ELECTRICITE

Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le		
	Montant Equip	Cours Devise en DA	Montant en DA
			0,00

(D-2) Structure de financement

Rubrique	Taux	Coût	Montant
Apport personnel	1%	25 480,41	28 685,43
Numéraires		25 480,41	
Nature		0,00	
PNR Classique	29%	738 932	831 886,00
PNR LO		0,00	0,00
PNR VA		0,00	
Crédit Bancaire	70%	1 783 628,94	2 008 000,00
TOTAL	100%		

2

Personnel	3 205,02
RELIQUAT PNR	92 954
Bancaire	224 371,06

(D-3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire

Montant du crédit	1 783 628,94
Durée du crédit	8,00
Taux d'intérêt bancaire	5,5%
Taux de bonification	100%
Taux d'intérêt réel	0,00%

Rubriques	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8
Principal	0,00	0,00	0,00	356 725,79	356 725,79	356 725,79	356 725,79	356 725,79
Reste à rembourser (encours)	1 783 628,94	1 783 628,94	1 783 628,94	1 783 628,94	1 426 903,15	1 070 177,37	713 451,58	356 725,79
Cotisation au FG	6 242,70	6 242,70	6 242,70	6 242,70	4 994,16	3 745,62	2 497,08	1 248,54
Cotisation à verser	37 456,21							

Le taux de bonification est égal à 100 % et ce en application des dispositions du décret exécutif n° 13-253 du 2 juillet 2013,

الملحق رقم 03

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ولاية : مستغانم
فرع : مستغانم
ملحقة : مستغانم
شهادة رقم: 02/2701/2016

قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية الخاصة بالإنجاز مرحلة الإنشاء

المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

- بمقتضى الأمر رقم 96- 14 المؤرخ في 24 جوان سنة 1996 ، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996، ولاسيما المادة 16 منه،
- بمقتضى الأمر رقم96-31 المؤرخ في30 ديسمبر سنة 1996، والمتضمن قانون المالية لسنة 1997 .
- بمقتضى الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1430 الموافق ل 22 جويلية سنة 2009، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 .
- بمقتضى قانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1997، والمتضمن قانون المالية لسنة 1998 ولاسيما المادة 46 منه.
- بمقتضى القانون رقم 03-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر سنة 2003 ، و المتضمن قانون المالية لسنة 2004،
- بمقتضى القانون رقم 09-09 المؤرخ في 13 محرم عام 1431 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010،
- بمقتضى القانون رقم 08-13 المؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014،
- بمقتضى القانون رقم 14-10 المؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015،
- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 02 جويلية سنة 1996، والمتعلق بدعم تشغيل الشباب، المعدل و المتمم .
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 02 جمادى الثانية عام 1432 الموافق ل 05 مايو سنة 2011 المتضمن تعيين السيد زمالي مراد مدير عام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المعدل والمتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-087 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، المعدل و المتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996 و المتضمن إنشاء للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي، المعدل و المتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98 -200 المؤرخ في 14 صفر عام 1419 الموافق ل 09 يونيو سنة 1998، المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، المعدل و المتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق ل 6 سبتمبر سنة 2003، المحدد لشروط و مستوى الإعانة الممنوحة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، المعدل و المتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06- 485 المؤرخ في 03 ذو الحجة عام 1427 الموافق ل 23 ديسمبر 2006 المتضمن كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302- 089 الذي عنوانه " الصندوق الخاص لتطور مناطق الجنوب"،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06- 486 المؤرخ في 03 ذو الحجة عام 1427 الموافق ل 23 ديسمبر 2006 المتضمن كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302- 116 الذي عنوانه " الصندوق الخاص للتطور الاقتصادي للهضاب العليا"،
- بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 أكتوبر سنة 1991، المتعلق بتحديد المناطق الواجب ترقيتها.
- بمقتضى طلب منح الامتيازات المقدمة رقم 0024863 بتاريخ 2015/07/27
- بمقتضى شهادة التأهيل رقم 273/2701/2015 بتاريخ 2015/09/10
- بمقتضى اتفاقية الاخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع رقم2701150717 بتاريخ2015/12/29

يقـــــرر

المادة 01 /: يعد هذا القرار في إطار الاستثمار المؤهل للمساعدة من جهاز دعم تشغيل الشباب.

المادة 02 /: **التعريف بالمؤسسة**

- اسم أو التسمية الاجتماعية للمؤسسة...:
- عنوان المقر الاجتماعي(المقر الضريبي)...:
- البلدية: الولاية: **مستغانم**
- الشكل القانوني..... : **شخصية طبيعية**
- النشاط .....: **مؤسسة أشغال الكهرباء**
- رقم السجل التجاري أو وصل الإيداع :

الملحق رقم 04

دفتر الشروط : التمويل الثلاثي

1- الموضوع :

يحدد دفتر الشروط هذا التزامات صاحب أو أصحاب المشروع المستفيدين من الامتيازات الجبائية و الإعانات المالية لجهاز دعم تشغيل الشباب طبقا للمادة 10 من المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 1996/07/02 المعدل و المتمم، و المتعلق بدعم تشغيل الشباب.

2- تعريف المؤسسة وهوية صاحب اواصحاب المشروع :

- تعريف المؤسسة:

- اسم أو التسمية الاجتماعية للمؤسسة...:
- عنوان المقر الاجتماعي(المقر الضريبي)...:
- البلدية: - الولاية : مستغانم
- الشكل القانوني ..... : شخصية طبيعية
- النشاط .....: مؤسسة أشغال الكهرباء
- طلب منح الامتيازات رقم مؤرخ في2015/07/27
- شهادة التأهيل رقم -صادرة في 12 JAN 2016
- قرار منح الامتيازات في فترة الانجاز رقم صادرة في
- رقم الحساب البنكي .....:
- بنك CPA وكالة : 405 MOSTAGANEM
- رقم الانخراط في صندوق ضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع :
- رقم السجل التجاري أو وصل الإيداع .. :
- رقم التعريف الضريبي ..... :
- رقم الاستدلال الإحصائي ..... :
- الرقم الجبائي ..... :

- هوية صاحب أو أصحاب المشروع:

صاحب المشروع 1

اللقب : الاسم :

اللقب الأصلي للمرأة : .....

تاريخ الازدياد : 1992/02/10 مكان الازدياد -البلدية : الولاية : مستغانم

العنوان : ، مستغانم

صاحب المشروع 2

اللقب : ..... الاسم : .....

اللقب الأصلي للمرأة : .....

تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....

العنوان : ..... ، ..... ، .....

صاحب المشروع 3

اللقب : ..... الاسم : .....

اللقب الأصلي للمرأة : .....

تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....

العنوان : ..... ، ..... ، .....

صاحب المشروع 4

اللقب : ..... الاسم : .....

اللقب الأصلي للمرأة : .....

تاريخ الازدياد : .....

مكان الازدياد -البلدية : .....

الولاية : .....

العنوان : ..... ، ..... ، .....